الفصل الثالث

موقف أهل السنة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمصر فى العصر الفاطمى.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية وموقف أهل السنة منها.

المبحث الثانى: الأوضاع الاجتماعية وموقف أهل السنة منها.

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية وموقف أهل السنة منها:

تعد الزراعة عصب الاقتصاد المصرى، وهو ما تنبه إليه الفاطميون منذ قدوم جوهر الصقلبى، وتوقف نجاح الزراعة فى مصر على عاملين هما: فيضان النيل، وتوفير الدولة للإمكانيات اللازمة للزراعة[1]. وقد اضطر الفيضان الناس إلى أن يتعايشوا مع طبيعة بيئتهم فمنهم من قسم الأرض إلى أحواض وانتظر الفيضان ليغمرها، وكان هذا الغالب على الأراضى المجاورة للنيل من أسوان إلى الإسكندرية[2]، وعرف المصريون نظام الرى الدائم أيضاً، وكان فى الدلتا فى العصر الفاطمى فى الأرض القريبة من النهر والتى لا تحتاج إلى الآلات لرفع المياه إلى منسوب الارض التى تزرع طول العام، واستخدم المصريون مياه الراحة فى رى المحاصيل التى لا تضار من وفرة المياه كقصب السكر والأرز حيث ترفع السواقى فى الأرض المرتاحة فى أيام من مسرى عند بلوغ النيل أربعة عشر زراعاً لكونها أرضاً واطية[3]، وكان أهالى دمياط يسقون من ماء النيل بالدلاء، واستخدم الرى بالآلات عندما يكون منسوب المياه منخفضاً عن الأرض[4]، وقد سمى لنا ابن مماتى بعض هذه الآلات وذكر منها: الساقية والقادوس والهمالية ومقدار فائض الهمالية بعيدة فسبعة أفدنة إلى ما دونها، ويكون لكل همالية سائق واحد وتجرها الأبقار القوية[5].

وتجدر الإشارة إلى أن الفاطميين اهتموا بإقامة الجسور التى يسير عليها الناس، وكذا التى تسهل عملية الرى، وكانت تكلفة الجسر الواحد عشرة آلاف دينار سنويا صيانة وتجديد[6]،

---

(1) أيمن سيد فؤاد: الدولة الفاطمية، ص467.

(2) عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية فى إقليم الدلتا فى العصر الفاطمى، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2015م، ص84.

(3) المخزومى: المنهاج فى علم خراج مصر، نشر كلود كاهن، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، 1986م، ص4 ؛ وانظر: عبدالحميد حمودة: مرجع سابق، ص84،85.

(4) المقدسى: أحسن التقاسيم:، ص208 ؛ وانظر: ابن بطوطة: مهذب رحلة الأول، تحقيق أحمد العوامرى وآخرون، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1934م، 1/ 23.

(5) أنظر: قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012م، ص275،276.

(6) ناصر خسرو: سفر نامة، تحقيق يحيي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص43.

وتنقسم الجسور إلى قسمين: جسور سلطانية عامة النفع فى حفظ النيل على جميع أنحاء البلاد، يشرف عليها أمراء الولايات، وجسور بلدية يشيدها أهل القرى والنواحى ويلتزمون بصيانتها مع المقطعين من الأمراء والأجناد من الأموال المفروضة فى إقطاعاتهم[1].

ولعل دور أهل السنة يبرز فى منطقة الدلتا باعتبارها – لا سيما الإسكندرية – كانت مركزاً للسُنة طوال العصر الفاطمى، ومن ثم فمشاركة الفلاحين وأهالى القرى فى تشييد الجسور وغيرها من الأعمال الخاصة بالزراعة من أبرز المهام التى قام بها أهل السنة لصالح المجتمع المصرى.

كذلك لا يمكن أن نغفل دور الوزير الأفضل بن بدر الجمالى – أحد الوزراء السنة– الذى افتتح خليجاً من النيل إلى الشرقية، وكان ماؤه لا يصل إليها، وأغلب أراضى هذه المنطقة كانت تشرق فى أكثر السنوات، ومن ثم تضرر المزارعون وطالبوه بفتح ترعة يصل الماء منها فى ابتداء الفيضان إليهم. فأمر بحفر خليج استمر العمل فيه سنتين، وعرف بخليج أبى النجا نسبة إلى أمين المنطقة والمعروف بأبى النجا شلومو بن شعيا، وقد استنكر الوزير السنى الأفضل شاهنشاه من تسمية الخليج الذى أمر بحفره تيسيراً على المزارعين بخليج أبى النجا، وأمر أن يغير اسمه إلى البحر الأفضلى[2].

امتازت مصر بالزراعة الشتوية، وكانت زراعة القمح تشغل الجزء الأكبر من الأراضي المصرية الخصبة، لأنه الغذاء الرئيس لأهل البلاد، وكذا من المحاصيل الشتوية الشعير والبرسيم والكتان والجلبان والفول والقرط والترمس والخس والحمص والعدس والبصل والثوم[3]، ومن المحاصيل الصيفية التى ازدهرت زراعتها بمصر قصب السكر والأرز والنيلة والسمسم والفواكه خاصة الكروم وكانت تزرع في نواحي مريوط والجيزة والفيوم وقليوب وبعض

---

(1) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص232 ؛ وانظر: المقريزى: المواعظ والاعتبار، 101/1 ؛ عبدالحميد حمودة: مرجع سابق، ص86.

(2) ابن المأمون: أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، 1983م، ص11،12 ؛ وانظر: المقريزى: اتعاظ الحنفا، 50/3.

(3) عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية فى إقليم الدلتا فى العصر الفاطمى، ص97.

الوجهين القبلي والبحري، والرومان الذى كان موجوداً بوفرة فى الدقهلية والرتاحية[1] والخوخ والنارنج والبطيخ والأترج والسفرجل والليمون التفاحى[2]. وكذلك كان شجر النخيل مغروساً في مختلف أنحاء مصر، وقد ذكر الأدفوي أنه كان يغرس بالصعيد أشجار النخيل على شاطئ النيل من الجانبين الشرقي والغربي. كما قال إن محصول إسنا من التمر بلغ في إحدى السنوات أربعين ألف إردبّ[3]، وكانت أسوان أكثر نخيلاً من غيرها من جهات الصعيد. وقد بلغ مجموع محصولها من التمر في سنة واحدة ستة وثلاثين ألف إردبّ[4].

وكان الكتان يزرع في الأراضي المنخفضة التي تظل مغمورة بالمياه مدة طويلة، لذلك انتشرت زراعته في الدلتا والفيوم، وكان الكتان يمثل المصدر الرئيس لأهالى حانوت السباخ من أعمال الشرقية[5]. وأما قصب السكر، فقد توسع المصريون في زراعته في العصر الفاطمي، واشتهرت الدلتا بزراعة كميات وفيرة منه، ومن ثم نسمع عن كثرة كاثرة للسكر فى ثغر دمياط، ومنه كان يوزع على الأقاليم، كما انتشرت معاصر السكر فى تنيس فكان بها مائة معصرة[6]، ونظراً لأهمية السكر فى العصر الفاطمى فقد فرضت الدولة ضرائب باهظة على مصانعه والتى ألغاها صلاح الدين فى مصر والقاهرة، وكانت تقدر بمائة وخمسة وثلاثين ديناراً[7].

اهتمت الدولة الفاطمية بغرس أشجار الغابات حتى يتيسر لها الحصول على الأخشاب اللازمة لبناء أسطولها الحربي ومراكبها التجارية. ومن أشهر مناطق الغابات في العصر الفاطمي البهنسا والأشمونين وأسيوط وأخميم وقوص[8]. وبلغ من عناية الفاطميين بالزراعة أن أنشأوا

(1) عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية فى إقليم الدلتا فى العصر الفاطمى، ص101.

(2) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2/ 261 ؛ وانظر: راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 71،1948، 73.

(3) الأدفودي، الطالع السعيد، ص 10، 11.

(4) راشد البراوي: مرجع سابق، ص 98.

(5) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص126 ؛ وانظر: الإدريسى: نزهة المشتاق، ص334.

(6) ابن إياس: بدائع الزهور، 49/1.

(7) المقريزى: المواعظ والاعتبار، 105/1.

(8) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي،400/3

إدارة خاصة تشرف على أمورها؛ كما أقاموا مشروعات عظيمة لتنظيم ري الأراضي نخص بالذكر منها الخليج الذي أشرف على حفره أبو المنجا متولي ديوان جهات الدلتا الشرقية في عهد وزارة الأفضل بن بدر الجمالي الوزير السنى. وكان هذا الخليج يخرج من النيل لري الأراضي الواقعة في شرق فرع دمياط[1].

وعلى الرغم من اهتمام الفاطميين بالري والزراعة، فإنه لم يخل عهدهم من أحداث أثرت في الإنتاج الزراعي. فكثيراً ما نقص فيضان النيل عن المستوى اللازم لري الأراضي كما حدث سنة 457 هـ في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، إذ حل بالبلاد المصرية الشدة العظمى التي استمرت سبع سنوات[2]. وكان من مظاهر إهمال الزراعة وارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية وانتشار الوباء. وقد اقترنت هذه الشدة بقيام الفتن والحروب الأهلية. فلما تولى بدر الجمالي الوزارة سنة 466 هـ، قضى على المفسدين ووجه اهتمامه إلى إصلاح حال البلاد، فسادت الطمأنينة وعنيت الحكومة الفاطمية بالترع والجسور، فزاد خراج مصر في أيامه إلى أكثر من ثلاثة ملايين دينار[3].

وكان الفاطميون يعاملون الفلاحين معاملة تنطوي على التسامح والرعاية. فلم يتركوا تقدير الخراج للمقطعين، بل حددوا مقداره؛ كما حرصوا على عدم انتزاع الأراضي من أيدي أصحابها. فقد جاء في عهد الأمان الذي أعطاه جوهر للمصريين: «ولكم علي أمان الله التام العام الدائم المتصل، الشامل الكامل، المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام، في أنفسكم وأموالكم وأهليكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم»[4]. ولا شك أن خطورة الزراعة وأهميتها كأحد أبرز مصادر الدخل فى الدولة الفاطمية هى التى دفعت جوهر الصقلبى أن يخص الفلاحين وضياعهم وأراضيهم فى عهد الأمان، رغم أنه لم يوف بغالب ما فيه لا سيما فيما يخص النواحى السياسية والمذهبية.

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، 3/305.306.
(2) راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص 169.
(3) المقريزي: المواعظ والاعتبار، 1/ 100.
(4) المقريزى: إتعاظ الحنفا، 1/106.

أما الأراضي التي كانت فى حوزة الدولة فأخذوا في توزيع أجزاء منها على بعض أعوانهم والمختصين بهم. وكانت هذه الأراضي إذا تنازلت عنها الحكومة، صارت ملكاً للمقطعين؛ ولكن إذا منحت الأرض لبعض الأفراد مقابل دفع مبلغ معين من المال، تصبح إقطاع استغلال، وهذا النوع من الإقطاع كان يُعْطَى للأجناد في العصر الفاطمي[1].

وقد أدخل الأفضل بن بدر الجمالي الوزير السنى تعديلات جوهرية على الإقطاعات في وزارته. وذلك بعدما شكا إليه صغار المقطعين من قلة دخل إقطاعهم على حين زاد المتحصل من إقطاعات الأمراء، فأمر الوزير الأفضل بن بدر الجمالي بحل جميع الإقطاعات وإعادة توزيعها، ولم يتعرض للأرض المملوكة، بل أبقاها في يدي ملاكها ومن قوله في هذا الشأن: " إن كل من كان له ملك، فهو باق عليه لا يدخل في الإقطاع وهو محكم إن شاء باعه وإن شاء أجره". وكان أكثر المقطعين في ذلك الوقت من الأجناد، وقد سمح لهم الأفضل بن بدر الجمالي بأن يستغلوا في إقطاعهم مدة ثلاثين سنة، وكتبت السجلات بأنها باقية في أيديهم إلى مدة ثلاثين سنة لا يقبل عليهم فيها زائد وحصلت بذلك للديوان بلاد مقورة (الأراضى المتسعة التى لا نبات فيها) بما كان مفرقا فى الإقطاعات بما مبلغه خمسون ألف دينار، وهو ما عرف بالروك الأفضلى (الإجراء الزراعى)[2]. وكان المقطع في أواخر العصر الفاطمي يدفع ضريبة منتظمة عن كل فدان مقدارها دينار وخمسة قراريط. وإذا انقطعت مدة الإقطاع، عليه أن يرد الأرض المقطعة كما تسلمها، ولا ينقل شيئاً من المنشآت التي أقيمت عليها[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التى اتخذها الوزير السنى الأفضل بن بدر الجمالى بشأن الزراعة قد آتت ثمارها، وهو ما يتضح من خلال المقارنة بين قدر خراج الأرض فى عهده، وقدره فى العهود السابقة. ففى عهده قدر الخراج بخمسة ملايين دينا ر، وكان فى عهد أبيه ثلاثة ملايين ومائة ألف دينار، وكان فى عهد المستنصر مليونين وثمانمائة ألف دينار، وجباه جوهر الصقلبى سنة 358هـ فبلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار[4].

---

(1) المقريزي، المواعظ، 1/ 85.

(2) ابن المأمون: أخبار مصر، 10،9 ؛ وانظر: المقريزى: إتعاظ الحنفا، 40/3.

(3) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 397.

(4) عنان: الحاكم بأمر الله، ص346.

وقد تعهد الفاطميون باحترام مبدأ الملكية الخاصة وعدم انتزاع الأراضى من أيدى أصحابها، وعرفت مصر نظام المزارعة فكان المزارع يأخذ الأرض من مالكها على أن يتولى زراعتها وعمارتها والنفقة عليها مقابل حصوله على نسبة من إنتاج الأرض[1].

كذلك عرفت مصر فى عهد الفاطميين نظام الكراء أو الإيجار حيث كانت الدولة تؤجر للفلاحين الأراضى التابعة لبيت المال مقابل إيجار محدود، أو تعطيها لهم مقابل نظام المزارعة أو المقاسمة فى المحصول[2]، وهو ما دعا إليه فقهاء السنة حيث اعتمدوا على ما ثبت عن النبى أنه عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ، أَوْ زَرْعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: فَسَأَلُوا أَنْ يُقِرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ اَلثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله - ﷺ" :- نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، فَقَرُّوا بِهَا، حَتَّى أَجْلاهُمْ عُمَرُ - رضي الله عنه -". وَلِمُسْلِمٍ: "أَنَّ رَسُولَ الله - ﷺ - دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَهُم شَطْرُ ثَمَرِهَا"، وقد ذهبوا إلى أن هذا الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارعة مجتمعتين، وتجوز كل واحدة منفردة وإن كانت المدة مجهولة، وفيه دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة[3].

وتجدر الإشارة إلى أن فقهاء السنة عمدوا إلى نشر أقوال أئمتهم فبصروا المزارعين بموقف الشريعة من نظام المزارعة أو الشركة. فرأينا الأحناف يقولون إن زراعة المستأجر للأرض على النصف أو الثلث بعد توقيع عقد مع مالك الأرض لا يجوز. فى حين أن فئة أخرى من فقهاء الأحناف روجوا لرأى أبى يوسف صاحب أبى حنيفة والذى نص فيه على أن نظام المزارعة جائز وصحيح وهو بمنزلة المضاربة عنده[4].

كذلك عرفت مصر فى العصر الفاطمى نظام الإحياء للأرض الموات[5]، وهو ما فصل فقهاء السنة الحديث عنه، ولقى رواجاً فى المجتمع المصرى جيث حرص فقهاء السنة على

---

(1) عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية فى إقليم الدلتا فى مصر فى العصر الفاطمى، ص90.

(2) أيمن سيد فؤاد: الدولة الفاطمية، ص519.

(3) ابن حجر العسقلانى: بلوغ المرام من أدلة الأحكام، باب المساقاة والإجارة.

(4) أنظر: الخراج، تحقيق طه عبدالرؤوف، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ص17.

(5) الإحياء في اللغة: جعل الشيء حيًّا، والموات: ما لا روح فيه، أو الأرض التي لا مالك لها، أو الأرض الخراب الدارسة غير العامرة. أما اصطلاحًا: فهو التسبُّب باستصلاح الأراضي الموات وجعلها صالحة للزراعة.

إظهار مشروعية إحياء الموات بما ورد فى السنة النبوية ومن ذلك قوله - ﷺ -: (مَن أحيا أرضًا ميتة، فهي له)[1]، وقوله:(مَن عمَّر أرضًا ليست لأحد، فهو أحق بها)[2]؛ واتَّفق الفقهاء على أن الأرض التي لم يملكها أحد ولم يوجد فيها أثرُ عمارة وانتفاع تُملك بالإحياء. كما اتفقوا على أن الأرض التي لها مالك معروف بشراء أو عطية لم ينقطع ملكه لا يجوز إحياؤها لأحد غير أصحابها[3].

أما عن كيفية إحياء الأرض الموات فباستصلاحها للزراعة بحسب عُرْف الناس وعاداتهم، وللمذاهب السنية الخمسة المشهورة فى العصر الفاطمى تفصيل في ذلك:

أولاً: قال الأحناف: إصلاح الأرض الموات يكون بالبناء، أو الغرس، أو (الكرب) قلبها بالحرث (أو إقامة المسناة) السد أو التحويط، أو السقاية.

ثانياً: وقالت المالكية: والإحياء يكون بالبناء، والغرس، والزراعة، والحرث، وإجراء المياه، وغيرها. حيث نصّ الإمام مالك بن أنس على أنّ إحياء الأرض أن يحفر فيها بئراً أو يجري عيناً أو يغرس شجراً أو يبني أو يحرث، ما فعل من ذلك فهو إحياء. وقاله ابن القاسم وأشهب. وقال عياض: اتّفق على أحد سبعة أمور: تفجير الماء، وإخراجه عن غامرها به، والبناء والغرس والحرث، ومثله تحريك الأرض بالحفر، وقطع شجرها، وسابعها كسر حجرها وتسوية حفرها وتعديل أرضها[4].

ثالثاً: وقالت الشافعية: الإحياء الذي يملك به يختلف بحسب الغرض المقصود من الأرض، ويُرجَع فيه إلى العُرْف، فإن أراد إحياء الموات مسكنًا اشترط تحويط البقعة بآجُرٍّ أو قصب بحسب عادة ذلك المكان، وقيل إحياء الموات للسكنى بالبناء والتسقيف لأنه أول كمال العمارة التى يمكن سكناها ؛ وإن أراد إحياءها للزرع والغرس اعتبر فيه ثلاثة شروط: أحدها جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزاً بينها وبين غيرها. والثانى سوق الماء إليها

---

(1) الحديث أخرجه البخارى، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً.

(2) الحديث أخرجه البخارى، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً.

(3) ابن حجر: فتح البارى شرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان، القاهرة، ط2،1407هـ/1987م، 5/ 23 وما بعدها.

(4) عليش: منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، 1409هـ/1989م، 8/ 85،86.

إن كانت يبساً وحبسه عنها إن كانت بطائح حتى يمكن زرعها وغرسها فى الحالين. والثالث: حرثها والحرث يجمع إثارة المعتدل وكسح المستعلى. قال الماوردى: " فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة كمل الإحياء وملك المحيي، وغلط بعض أصحاب الشافعى فقال: لا يملكه حتى يزرعه أو يغرسه، وهذا فاسد لأنه بمنزلة السكنى التى لا تعتبر فى تملك المسكون[1]....".

رابعاً: وقالت الحنابلة: إحياء الأرض عمارتها بما تتهيأ به لما يراد فيها كأن يحوط عليها حائطًا منيعًا، وسوق الماء إليها سواء أرادها للبناء أو الزرع أو حظيرة للغنم؛ لقوله - ﷺ - : (من أحاط حائطًا على أرض، فهي له)[2].

خامساً: وقالت الظاهرية: والْإِحْيَاءُ هُوَ: قَلْعُ مَا فِيهَا مِنْ عُشْبٍ , أَوْ شَجَرٍ , أَوْ نَبَاتٍ , بِنِيَّةِ الْإِحْيَاءِ , لَا بِنِيَّةِ أَخْذِ الْعُشْبِ، وَالِاحْتِطَابِ فَقَطْ , أَوْ جَلْبِ مَاءٍ إلَيْهَا مِنْ نَهْرٍ , أَوْ مِنْ عَيْنٍ , أَوْ حَفْرِ بِئْرٍ فِيهَا لِسَقْيِهَا مِنْهُ , أَوْ حَرْثِهَا , أَوْ غَرْسِهَا , أَوْ تَرْبِيلِهَا ,أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ التَّرْبِيلِ مِنْ نَقْلِ تُرَابٍ إلَيْهَا , أَوْ رَمَادٍ , أَوْ قَلْعِ حِجَارَةٍ , أَوْ جَرْدِ تُرَابِ مِلْحٍ عَنْ وَجْهِهَا حَتَّى يُمْكِنَ بِذَلِكَ حَرْثُهَا , أَوْ غَرْسُهَا , أَوْ أَنْ يُخْتَطَّ عَلَيْهَا بِحَظِيرٍ لِلْبِنَاءِ، فَهَذَا كُلُّهُ إحْيَاءٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي بِهَا خَاطَبَنَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، فَيَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ مَا أَدْرَكَ الْمَاءَ فِي فَوْرِهِ وَكَثْرَتِهِ فِي جَمِيعِ جِهَاتِ الْبِئْرِ , أَوِ الْعَيْنِ , أَوِ النَّهْرِ , أَوِ السَّاقِيَةِ , قَدْ مَلَكَهُ وَاسْتَحَقَّهُ ؛ لِأَنَّهُ أَحْيَاهُ[3]

وقد شرط الفقهاء شروطاً في المحيي، والأرض المحياة، وإجراء الإحياء تتمثل فى الآتى:

أولاً: شروط المحيي: يجوز الإحياء من كل مَن يملك المال، ولا يشترط عند الجمهور كونُ المحيي مسلماً، فلا فرق بين المسلم والذمي في الإحياء؛ لعموم قوله - ﷺ -: (مَن أحيا أرضًا ميتة، فهي له)، واشترط الشافعية أن يكون المحيي مسلمًا، ولا يملك الذمي إحياء

---

(1) أنظر: الأحكام السلطانية، ص231،232.

(2) ابن قدامة: عمدة الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تنسيق أحمد حمدى، مطبعة المدنى، القاهرة، ص55. والحديث أخرجه أبوداود فى سننه.

(3) ابن حزم: المحلى بالآثار، تحقيق عبدالغفار سليمان البندارى، دار الكتب العلمية، بيروت، 80/7 مسألة 1348.

الأرض الموات، وإن أذن له فيه الإمام؛ لأن الأحياء استعلاء، وهو ممتنع عليهم بدار الإسلام.

ثانيًا: شروط الأرض المحياة: ألا تكون الأرض مِلكًا لأحد ؛ وألا تكون مرتفقًا بها؛ أي: مستعملة ارتفاقًا لأهل البلدة؛ كمحتطب، أو مرعى، أو نادٍ يجتمع فيه للتحدث، ومرتكض للخيل ونحوه.

ثالثًا: شروط الإحياء الذي يثبت به الملك:

قال أبو حنيفة: لا بد وأن يكون الإحياء بإذن الإمام؛ لحديث: (ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه)[1].

وقال المالكية :إذا كانت قريبةً من العمران، افتقر إحياؤها إلى إذن الإمام بخلاف البعيدة من العمران.

وقال الجمهور: مَن أحيا أرضًا تملَّكها، وإن لم يأذن له فيها الإمام، اكتفاءً بإذن رسول الله -ﷺ-: (مَن أحيا أرضًا ميتة، فهي له)[2].

واشترط جمهور الفقهاء أن يتم الإحياء في حالة التحجير خلال مدة أقصاها ثلاث سنين؛ لقول عمر – رضي الله عنه –: "ليس لمتحجرٍ بعد ثلاث سنين حق"[3].

ونظرا لوقوع بعض الضرر من جراء الإقطاعات التى كانت تتم فى عصر الفاطميين فقد انتحى بعض فقهاء السنة من أهل الظاهر ونقلوا كلام ابن حزم ومن سبقه من أهل الظاهر بشأن الإقطاع والذى جاء فيه: " فلو أن الإمام أقطع إنساناً شيئاً لم يضره ذلك، ولم يكن له أن يحميه ممن سبق إليه ; فإن كان إحياؤه لذلك مضرا بأهل القرية ضررا ظاهرا لم يكن لأحد أن ينفرد به لا بإقطاع الإمام ولا بغيره، كالملح الظاهر، والماء الظاهر، والمراح ورحبة السوق

---

[1] نقلاً عن الماوردى: الأحكام السلطانية، ص231 ; وانظر: الزيلعى: نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية، دار الحديث، ط1، 1415هـ/1995م، 6/202.

[2] أنظر: ابن حزم: المحلى، 7/73-75.

[3] الحديث رواه أبو يوسف فى كتاب الخراج عن سعيد بن المسيب بلفظ: " من أحيا أرضاً ميتة فهى له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين". قال الزيلعى: في سنده الحسن بن عمارة ضعيف، وسعيد عن عمر فيه كلام. أنظر: نصب الراية، 6/203.

والطريق، والمصلى، ونحو ذلك. وأما ما ملك يوما ما بإحياء أو بغيره ثم دثر وأشغر حتى عاد كأول حاله فهو ملك لمن كان له، لا يجوز لأحد تملكه بالإحياء أبدا، فإن جهل أصحابه فالنظر فيه إلى الإمام، ولا يملك إلا بإذنه[1]".

وفيما يخص الصناعة فقد استعملت أساليب جديدة في العصر الفاطمي. وكان مما ساعد على تقدمها استقرار الأمور في البلاد، فضلاً عن حياة الترف والبذخ التي سادت المجتمع في بعض المدن المصرية، وبخاصة القاهرة والفسطاط. ومن الصناعات التي ازدهرت في هذا العصر وتنوعت أصنافها: صناعة النسيج، إذ بلغت من الرقي في مصر بحيث أصبح من اليسير صنع بعض الأقمشة الصوفية ; فامتازت بلدة القيس بعمل المنسوجات الصوفية الرفيعة[2]، وكانت بعض منسوجات الصعيد الصوفية تصدر إلى بلاد الفرس، حيث عرفت باسم المصري[3]. وكانت مدينة تنيس من أعظم مراكز هذه الصناعة حيث برع أهلها فى مهنة الحياكة فصنعت بها ثياب الشرب والقميص المعروف بالبدنة ويتميز بجودته وينسج من الذهب بما قيمته أربعمائة دينار[4]. كذلك ازدهرت صناعة الملابس الصوفية التى خصصت للخلفاء الفاطميين من الصوف الأبيض المرقمة بالذهب[5]. وانفرد ثغر الإسكندرية بإنتاج الأقمشة المختلفة، والتى عرفت بارتفاع أسعارها[6].

وكانت القاهرة، في عهد الفاطميين، مركزاً مهماً لصناعة المنسوجات الحريرية[7]. وقد أنشأ المعز لدين الله فيها دار الكسوة حيث كانت تفصل الثياب لموظفي الدولة عى اختلاف درجاتهم. وكان يصنع بهذه الدار أيضاً كسوة الكعبة، والخلع[8] التي يمنحها الخلفاء للوزراء والأمراء

---

(1) نفس المصدر، 7/73.

(2) آدم متز: الحضارة الإسلامية، 2/ 296.

(3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص. 70.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، 3/515.

(5) ابن ظافر: أخبار الدول المنقطعة، تعليق أندريه فريه، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، 1972م، ص89.

(6) آدم متز: الحضارة الإسلامية، 2/296.

(7) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 139.

(8) المقريزي: المواعظ والاعتبار، 1/ 465.

والأشراف وكبار رجال الدولة في عيد الفطر حتى سمي هذا العيد بـ "عيد الحلل" [(1)]. كذلك عمل الفاطميون على النهوض بصناعة النسيج، فأنشأوا عدة مصانع لإنتاج الأنواع الفاخرة. كدار الديباج[(2)]; كما أن خزانة البنود التي بناها الخليفة الظاهر الفاطمي كان بها ثلاثة آلاف صانع لصنع أفخر أنواع الثياب[(3)].

وكان لصناعة المنسوجات الكتانية شأن كبير في مصر في العصر الفاطمي. ويرجع السبب في ذلك إلى وفرة الكتان في منطقة دمياط وشرق الدلتا[(4)]. ومن المراكز الرئيسة لهذه الصناعة: الفيوم وتنيس ودمياط وشطا ودبيق. وينسب إلى هذه المدينة الأخيرة أجود أنواع الأقمشة، وهو المسمى بالدبيقي. وكان يصنع في دبيق قماش ثقيل جيد النسيج، والعمائم الطويلة التي يبلغ طول الواحدة منها مئة ذراع[(5)].

كذلك ازدهرت صناعة السكر والعسل والحلوى حيث تخبرنا المصادر عن مائة معصرة للسكر فى مدينة تنيس[(6)]، والعديد من طواحين السكر بترنوط إحدى القرى المتواجدة بين مصر والإسكندرية على النيل[(7)]، وكان يطلق على مصانع السكر الكبيرة مطابخ السكر[(8)]، وازدهرت صناعة العسل وكانت أهم مراكزه بنها التى ضربت بسهم وافر فى إنتاجه[(9)]. كذلك انتشرت صناعة الزيوت بقليوب، وبتنيس التى كان بها مائة معصرة لزيت الشيرج[(10)].

كذلك تقدمت صناعة الزجاج في العصر الفاطمي تقدماً مهد لبلوغها الذروة فى عصر المماليك[(11)]. وكانت الفسطاط من أكبر مراكز صناعة الزجاج. ومن البلاد التي اشتهرت بهذه

(1) آدم متز، الحضارة الإسلامية، 2/ 296.
(2) المقريزي، المواعظ والاعتبار، 1/ 465.
(3) نفسه، 1/ 433.
(4) نفسه، 1/163 ; وانظر: آدم متز، مرجع سابق، 2/ 296.
(5) المقريزي: المواعظ والاعتبار، 1/ 226.
(6) ابن إياس: بدائع الزهور، 1/49.
(7) ياقوت الحموى: معجم البلدان، 3/27.
(8) أيمن فؤاد الدولة الفاطمية، 481.
(9) المقريزى: مصدر سابق، 1/501.
(10) ابن إياس: بدائع الزهور، 1/49 ; وانظر: عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية، ص115.
(11) زكى محمد حسن: كنوز الفاطميين، دار الآثار العربية، القاهرة، 1937م، ص180.

الصناعة أيضاً الفيوم والأشمونين والإسكندرية[1]. أما الخزف فكان المصريون يصنعون أنواعاً مختلفة منه، وبلغ من انتشار استعماله في مصر أن البقالين وغيرهم من التجار كانوا يضعون ما يبيعونه في أوان من الخزف بدلاً من الورق[2]. وكانت الإسكندرية أهم مراكز صناعة الخزف حيث اشتهرت بصنع التحف الفخارية الصغيرة ذات الرسوم البارزة[3]، ومن أبرز الصناعات صناعة السفن والتى استخدمت لأغراض مختلفة بعضها كان للتجارة وبعضها كان لأغراض حربية، وكذلك انتشرت صناعة طحن الحبوب، وصناعة الخمور، وصناعة الحصر، وصناعة ورق البردى[4].

ويتضح دور فقهاء السنة فى تشجيع الصناعة لا سيما الصناعات النسيجية من خلال اختصاص الفقهاء السنة بارتداء أنواع معينة شجعت على صناعتها كالطيلسان، والذى انتشر حتى عرف الفقهاء فى عصر الفاطميين بأرباب الطيلسان. بل ساعد على انتشاره أيضا أن كل فقيه كان يشترط فى إجازته أن يلبس الطيلسان، ومن ثم كان يكتب لمن يجاز بالفتيا والتدريس: " أذنت له فى لبس الطيلسان[5] ".

كذلك كان للفقهاء دور كبير فى ازدهار صناعة أغطية الرأس التى ارتدوها، وانتشرت كذلك بين الزهاد والدراويش والمتصوفة، وكذا كانوا السبب فى ازدهار الثياب الخارجية التى ارتدوها كالجبة والقباء والفرجية والقفطان والبردة والعباءة والمدرعة[6].

ولا شك أن الفقهاء السنة أيضا لعبوا دورا مهما كطبقة متميزة فى المجتمع فى الترويج للكثير من المصنوعات لا سيما ما استخدموه أمام العامة من صناعات زجاجية وفخارية وخلافه.

---

(1) المقريزي: المواعظ والاعتبار، 1/ 226 ; وانظر: محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص139.

(2) زكي محمد حسن،:كنوز الفاطميين، ص 150. 151.

(3) السيد عبدالعزيز سالم: تاريخ الإسكندرية وحضارتها، ص175.

(4) عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية، ص118-124.

(5) ابن حجر الهيثمى: در الغمامة فى در الطيلسان والعذبة والعمامة، مطبعة السعادة، مصر، ص32.

(6) محمد أحمد ابراهيم: تطور الملابس فى المجتمع المصرى من الفتح الإسلامى حتى نهاية العصر الفاطمى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط1، 2007م، ص231-233.

وإذا كان فقهاء السنة قد ساندوا الكثير من الصناعات فقد وجدناهم يقفون موقفاً معارضاً لصناعة الخمور. حيث أفتوا بحرمتها، ودعوا الناس لمنع شرائها لا من النصرانى ولا من غيره، بل أفتوا بالإبلاغ عن الجار الذى يشربها ورفع أمره للحاكم[1].

وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة بعض أهل العلم لبعض المهن لا سيما الخياطة كانت من وراء ازدهار صناعة المنسوجات، ومن هؤلاء أحد تلاميذ الحافظ السلفى والذى كان خياطا إلى جانب عمله كمعيد لما يدرسه السلفى بمدرسته بالإسكندرية[2]. كذلك فقد مارس بعض الشعراء السنة لمهنة الحدادة واشتهروا بها كأبى منصور بن عبدالله بن خلف الجذامى السكندرى المشهور بظافر الحداد (ت 529هـ) لاشتغاله فى صباه بالحدادة فى الإسكندرية، وهو ما كان له أثره عليه فى الشعر بعد انشغاله به وتكسبه منه، فنراه يوظف أدوات صناعة الحديد فى شعره، ونراه عند الحدادين فى المدينة والقرية[3]، وذلك فى إطار احتفائه بمهنته السابقة، التى أراد أن يجملها فى عيون العاملين بها، كى يتفننوا فى صناعتهم وإبداعهم.

وفيما يخص **التجارة** والمعاملات التجارية فقد ازداد النشاط التجاري في الفسطاط والقاهرة، حيث يقيم الأعيان وأصحاب الإقطاعات ويكثر توافد الناس. وكانت الفسطاط من أهم مراكز مصر التجارية لموقعها على النيل وتوسطها بين الوجهين القبلي والبحري، واتصالها بكافة البلاد المصرية عن طريق النيل. وفضلاً عن ذلك، فإنه كان يخرج منها طرق برية تسير فيها القوافل متجهة نحو الحجاز وبلاد الشام والمغرب[4].

ولم يؤثر إنشاء القاهرة على مركز الفسطاط التجاري، لأن المدينة الجديدة ظلت أشبه بمعسكر يقيم فيه الجنود والموظفون; كما أن موقعها من النيل كان دون موقع الفسطاط، مما جعل الأسعار في الفسطاط أقل منها في حاضرة الخلافة الفاطمية[5].

---

(1) ابن فرحون: تبصرة الحكام، 199/2 ; وانظر: الونشريسى: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والمغرب، تحقيق جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجى، دار الغرب الإسلامى، بيروت،1401هـ/1981م، 412/2 ; عبدالباقى السيد: الظاهرية والمالكية وأثرهما فى المغرب والأندلس فى عهد الموحدين، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2014م، ص241.

(2) الشيال: أعلام الإسكندرية، ص141.

(3) عبدالعليم القبانى: مع الشعراء أصحاب الحرف، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م، ص17.

(4) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 139.

(5) راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ص 199.

وكانت الفسطاط تتمتع برخاء عظيم في العصر الفاطمي، فكثرت بها المتاجر والأسواق، كما كان يأتي إليها كثير من المراكب. ويصفها ناصر خسرو بقوله: " كانت بها الأسواق التي تباع فيها جميع أنواع السلع كسوق القناديل الزاخر بالتحف النادرة، وبها أيضاً كثير من الحانات "[(1)]. ومن المدن التى كثرت بها الأسواق مدينة تنيس التى كان بها أسواق ظريقة وأسماك رخيصة على حد قول المقدسى[(2)]، وبلغ عدد الدكاكين بها عشرة آلاف دكان منها حوالى مائة دكان للعطر[(3)]. وكذا تميزت أسواق الإسكندرية بسعتها وكانت المنسوجات أهم السلع المعروضة بها، وتحمل إلى آفاق الأرض على حد قول المقريزى[(4)].

ومن مراكز التجارة الداخلية: مدينة دمياط التي تميزت عن غيرها من المدن بازدهار التجارة والصناعة فيها. وأصبحت الميناء المصري الوحيد في الجزء الشرقي من البحر المتوسط; واشتهرت البشمور من أعمال دمياط بإنتاج نوع من القمح عرف بالقمح اليوسفى المجزع، وكذا اشتهرت بأنواع ممتازة من الكباش[(5)]; واشتهرت مدينة المحلة بأسواقها المتخصصة والعامرة، وكذا ازدهرت مدينة رشيد بعدد كبير من الأسواق التى كانت زاخرة بالصناع والتجار[(6)] كذلك كانت مدينة قوص من مراكز التجارة الداخلية، فقامت بها الأسواق الكبيرة لوقوعها عند نهاية طريق القوافل بين البحر الأحمر والنيل. وكان لأسوان أيضاً شأن كبير في التجارة الداخلية بسبب ورود تجارة النوبة والسودان إليها[(7)].

أما التجارة الخارجية، فقد اتسع نطاقها مع البلاد الآسيوية والأوربية. فكانت مصر تستورد الكثير من غلات الهند والصين; كما أن حاجتها إلى المواد الخام، كالخشب والحديد، حملتها على استيرادها من بعض الدول الأوربية. وصارت الإسكندرية من المراكز الرئيسة للتجارة، فتنتقل

((1)) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 58، 59.

(2) أنظر: أحسن التقاسيم، ص201.

(3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص38.

(4) أنظر: المواعظ والاعتبار، 1/163.

(5) ياقوت: معجم البلدان، 1/428.

(6) ابن حوقل: صورة الأرض، ص132 ; وانظر: الإدريسى: نزهة المشتاق، ص340.

((7)) راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص 199، 200.

منها البضائع الآسيوية إلى أوربا وترد إليها السفن الأوربية محملة بالسلع اللازمة للصناعة المصرية. ولم تكتف مصر بأن تكون طريقاً لمرور الغلات الآسيوية، بل كان لديها ما تصدره إلى البلاد الأوربية كالنطرون والشب والمنسوجات على اختلاف أنواعها[1]. وكانت دمياط من أهم مراكز التجارة الخارجية، وكذا تنيس والفرما، ورشيد[2].

وقد قامت بين مصر والمدن الإيطالية، وبخاصة جنوه والبندقية، علاقات تجارية. فأخذت سفن البندقية تنقل الخشب والحديد إلى الموانئ المصرية; وكثر التجار البنادقة فى الإسكندرية ودمياط[3] كما أقدم تجار جنوه على التعامل مع الفاطميين في النصف الأخير من القرن الحادي عشر، وصارت سفنهم تبحر إلى الموانئ المصرية. وقدموا إلى الإسكندرية بأعداد كبيرة، وكانت لهم فنادقهم الخاصة بهم على أثر الصفقات التجارية التى عقدوها مع الفاطميين، وقد استجاب بعض الخلفاء في أواخر العصر الفاطمي لرغبة هؤلاء التجار في الحصول على أمان لهم ولسفنهم تشجيعاً لهم على الاتجار مع بلادهم[4]. ورغم الرقابة الشديدة التى فرضت على الجنوية فقد كانوا سعداء بما حققوه من مكاسب، وبالمثل استفاد الفاطميون من الحركة التجارية النشطة من خلال الرسوم المفروضة عليها، وترتب على ذلك أن تكدست بمدينة الإسكندرية سلع الشرق النفيسة القادمة من الهند والصين والجزيرة العربية[5].

وعلى الرغم من المنازعات السياسية بين مصر والدولة البيزنطية، فإن العلاقات التجارية بينهما لم تنقطع. فكان البيزنطيون يستوردون المنسوجات المصرية من مصانع تنيس ودمياط· كما أن مصر كانت تستورد بعض منتجات الدولة البيزنطية وبخاصة الغلال. وقد ذكر الرحالة الفارسي ناصر خسرو أن كثيراً من السلع التي رآها وأعجب بها في أسواق مدينة مصر كانت من واردات بلاد الروم[6].

---

(1) **نفسه**، ص 213، 214.

(2) عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية، ص146-150.

(3) عفاف صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983م، ص84.

(4) مصطفى حسن الكنانى: العلاقات بين جنوة والفاطميين فى الشرق الأدنى، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1981م، ص265،266.

(5) نفس المرجع والمكان والصفحة.

(6) أنظر: سفر نامه، ص38 ; عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية، ص155.

وتجدر الإشارة إلى أن التجار البيزنطيين والإيطاليين خاصة الجنويين والبنادقة كانوا يدفعون بوصفهم تجاراً غير مسلمين رسوماً جمركية على البضائع الواردة إلى الموانى المصرية على البحر المتوسط عرفت بالخمس أو الخمس الرومى[1]، ورغم أن قيمة الرسوم الواجب أدائها تبلغ 35٪ من قيمة بضائعهم إلا أنها قد تصل إلى 20٪ ومع ذلك تسمى خمساً[2].

أذنت الحكومة الفاطمية في مصر للتجار الإيطاليين وغيرهم من الأوربيين بإنشاء الفنادق الخاصة بهم، وكان لكل جالية أجنبية بالإسكندرية فندق. كذلك أقيمت في مصر في ذلك العصر الوكالات، وهي كالفنادق[3] وينزل بها التجار القادمون من بلاد الشرق الإسلامية. كالوكالة التى أمر ببنائها الوزير المأمون البطائحي سنة 516 هـ بالقاهرة لمن يصل من العراق والشام من التجار [4].

ومن المنشآت التي أعدت للتجارة القياسر. وكانت القيسارية عبارة عن مجموعة من المباني العامة، وبها حوانيت ومصانع ومخازن ومساكن. وكان في بعض القياسر مساجد لتجار المسلمين، وعلوها رباع يقيم فيها الصناع والتجار بأجر[5].

ويتضح دور أهل السنة بشأن التجارة فى المحاولة التى قام بها القاضى الشافعى القضاعى عندما زار القسطنطينية فى عهد المستنصر الفاطمى ليطلب من الإمبراطور البيزنطى مد يد العون لمصر بالمؤن والقمح، وهو ما فصلنا الحديث عنه بالفصل الثانى من هذه الدراسة.

وكذلك يتضح دور أهل السنة فى نجاح أسد الدين شيركوه بعد أن وسد إليه أمر الوزارة فى إقناع أهالى الفسطاط بالعودة إلى ديارهم، وإعادة بناء مدينتهم التى احترقت فى سنة 564هـ/1168م [6]، وكانوا بتركهم مدينتهم قد أصبحوا عبئاً كبيراً على القاهرة، فضلا عن أن الفسطاط فقدت مورداً مهماً من التجارة بخرابها وترك أهلها لها، وهى التى كانت تمثل تنظيماً حرفيا قبل احتراقها يجمع العديد من الحرف والصناعات والأسواق المنظمة[7].

---

(1) المخزومى: المنهاج، 45،49.

(2) المقريزى: المواعظ والاعتبار، 1/109 ; وانظر: أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية، ص532.

(3) المقريزي: المواعظ والاعتبار، 2/93 ; وانظر: محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 141.

(4) ابن المأمون: أخبار مصر، ص139 ; وانظر: ابن ميسر: تاريخ مصر، ص 92.

(5) المقريزي، المواعظ والاعتبار، 2/ 86،87.

(6) أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية، ص493.

(7) المقريزى: إتعاظ الحنفا، 2/224.

وكان من جملة التعاملات التجارية التعامل بين الإسكندرية والروم فى بيع الجبن الرومى، وهو ما عارضه الإمام الطرطوشى الفقيه السنى معارضة شديدة وصنف فى ذلك رسالته في تحريم الجبن الرومي: حيث ذكر في أولها الدافع إلى تأليفها فقال: اعلموا أرشدكم الله تعالى، أن جماعة من المسلمين كلأهم الله برعايته ممن يهمه أمر دينه، ويحترز لمعاده، سألني أن أوضح أمر الجبن الذي يحمله الروم في السفن الى الإسكندرية، وهل هو محرم أو مكروه، أو مباح، ونحن نأتي على إيضاح أمره نقلاً وحجاجاً بعون الله وقوته، ولا يتضح القول فيه إلا بتفصيل صوره، ونرسم له ثلاث صور تصور حالات ثلاث من الإباحة الى التحريم هي:

أولا: أن تكون الأنافح قال ابن منظور في لسان العرب: إنفحة الجدي: شيء يخرج من بطن الحيوان هذا وهو أصفر فيعصر في صوفة مبتلّة في اللّبن، فيغلظ كالجبن والجمع أنافح التي عقدت بها قد ذكي حيوانها على شرائط الاسلام، ذبحاً في الحلق واللّبّة، ثم عُقِد في آنية جديدة لم يمسها الخمر ولا لحوم الخنازير، ولا اللحوم غير المذكّاة، فإذا استيقنت هذه الصورة، فهو طاهر يجوز أكله وبيعه وشراؤه، وهو داخل في قوله تعالى: ·وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم المائدة 5، لأن المراد بالطاهر ما استوفى الكتابيّ في تذكيته شروط الإسلام، وعلى هذه الصورة يحمل قول كل من أباحه من السلف الصالح.

ثانيا: أن يعقد بأنافح حيوان غير مذكّى، إما ميتة أو عقرت في غير الحلق واللّبة، أو ذبحها بموسيّ، وأنافح الحلاليف وهي الخنازير البرّية ثم سلمت من سائر النجاسات، ففي هذه الصورة اختلف العلماء فقال مالك والشافعي لا يجوز أكله، وقال أبو حنيفة: يؤكل إلا ما عقد بأنافح الخنزير.

ثالثا: الجبن الذي يحمله الروم في السفن إلى الاسكندرية وما والاها، وصفته ما قد حكى لنا غير واحد من المسلمين، وذلك أني كنت شديد العناية والبحث في أمره، فبينا أنا ذات يوم أتكلم فيه مع أصحابنا، إذ دخل علينا رجل يسمّى ابن اسكندر فقال: لا تسألوا عنه غيري، إني كنت أول رجل يدخل سفن الروم، عند نزولها بالساحل، وأنقل أخبار الروم إلى الأمير أفتكين والي الاسكندرية، فأجد السفن قد عُبِّي فيها الجبن، ولحوم الخنازير، مكسوّ بعضها على بعض، ومنه ما يكون الجبن بعضه، على بعض ثم يجعل عليه لحوم الخنازير ثم بدأ رحمه الله يسوق وقائع ومشاهدات لتصبح قرائن في الفتوى فقال: ثم سألت جماعة من التراجمة،

الذين يخالطونهم، ويدخلون الى سفنهم فكلهم أخبروني مثل ذلك وأخبرني رجل له عقل ودين، وثبت في الأمور، قال لي: ألقى البحر سفينة للروم، على شاطئه، فكنت أول من دخل اليها، فألفيتها صحيحة، ووجدت الجبن ولحوم الخنازير، قد عُبِّي بعضه فوق بعض، من أسفل السفينة الى أعلاها وقدم علينا رجل من أهل صقلّية، طالب علم يوم الحج، فسألته عن الجبن الروميّ فقال: لا خير فيه، وذكر نحو ما تقدّم، قال لي هذا الرجل: ولقد رأيتهم يأخذون الجبن القديم وقد ساس وتثقّب فيطبّقونه بشحوم الخنازير ولحومها، فيشرب دهنها ويمتلىء وتعود كما كانت، قال هذا الرجل وغيره: وهم يدهنون قوالب الجبن بشحم الخنزير فيكتسب صفرة، ويزداد حسناًوتعفّناً ; وسألت غير واحد من الأسارى، فحدثني جماعة منهم أن الأغنام تكون عندهم في الأمرحة، فيجمعون ألبانها في قصارى جمع قصريّة قد يتفق أن تكون طاهرة، ويتفق أن تكون استعملوها في لحوم الخنازير، ثم يعقّدونها بأنافح الميتة، وإن قصدوا تذكيته، عقروه جَرحاً، ولا يقطعون الوَدَجَين والحلقوم، فإذا جفّ حملوه إلى مخازنهم، وهم في تلك الأمرحة البراري يصطادون الخنازير ويقدِّدونها ثم يحملونها إلى مخازن الجبن، فتختلط هنالك، ثم يحملونها على الدواب خلطاً واحداً إلى المدن، وهذه الجملة لا تكاد تسلم لهم منها جبن[1].

وقد توصل من ذلك إلى الحكم بتحريم جبن الرومي، وردّ على أقوال المبيحين أجبان أهل الذمة، وناقش آراء بعض المالكية والحنفية في هذا، موضحاً أنهم أعطوا حكماً عاماً بالاباحة انطلاقاً من الحكم العام لطعام أهل الكتاب، دون تفريق بين حالة وحالة وكذلك ناقش جبن المجوس بين الاباحة والتحريم، وانطلق في حكمه من مناقشة ما أورد في الصورة الثالثة من الصور التي أورد عن حالات الجبن الذي يحمله الروم فقال: قلت: قد اجتمع في هذا الجبن تنجيس الأنافح، وتنجيس لحوم الخنزير، وهذه الصورة لا يتصور في تحريمها خلاف بين المسلمين، إذ لو سلمت من أنافح الميتة، فظواهر القوالب نجسة لملاقاته النجاسة، ثم تأخذه الباعة فتمارسه بأيديها، وتقطعه بشفارها، فتلقى الشفرة أول طبقة، فتنجس وتنجِّس

[1] أنظر: رسالة فى تحريم الجبن ضمن كتاب الطرطوشى الحوادث والبدع، دار الكتب العلمية بيروت، 2003م.

ما مرّت عليه، ثم يمسّ تلك القطعة بيده التي قد مس بها القالب، فنحكم بنجاسة جميعها، فلا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أكله، ولا بيعه ولا شراؤه، ومن باعه فُسخ العقد، ووجب على البائع ردّ الثمن، ولا يلزم المشتري قيمته ثم قال:

ويجب أن يعلم ان مذهب الروم ودينها، جواز أكل الميتة ويقصد بالميتة هنا ما عقر على غير شرائط الإسلام كما مرّ حيث يلتقطونها من الطرقات ويأكلونها، وقد أبصرناهم يلوون رؤوس الدجاج ويأكلونها وقد وصلت إلينا الى الاسكندرية جلود قد قصدوا تذكيتها، وإنما كان في صفحات أعناقها قدر ثقبة، يحمل الجوزة، يفعلون ذلك رغبة منهم في الدم، لأنه عندهم مقدّم على لحومها.

وفي مناقشته لرأي أبي حنيفة رحمه الله قال بعد أن أعطى الحكم بتحريم الجبن الروميّ وفق قرائنه التي أورد: " وإذا ثبت ذلك عدنا إلى الخلاف مع أبى حنيفة، وأصل الخلاف معه أن الأنافح ولبن الميتة عندنا نجسة، وعنده طاهرة، ودليلنا: ما روي عن النبي ﷺ انه قال: "لا تنتفعوا من الميتة بشيء " فإن قيل: اللبن ليس من الميتة، وإنما هو مودوع فيها، إلا نرى أنه لا تُحلّه الحياة، فكيف ينجس بالموت؟ قلنا: هذ السؤال لا يتوجّه على الأنافح لأن الأنفحة كرش الحيوان بما حواه من اللبن والكرش جزء من الحيوان، والناس ينتفعون به، لأنه وعاء اللبن يحفظه عن الفساد وعلى أن اللبن من الميتة لأنه يقال: لبن الميتة، كما يقال: لبن الشاة والبقرة[1]".

لم يقتصر دور فقهاء السنة على هذا الأمر فحسب بل منهم من عمل بالتجارة واستجمع كل الصفات التى تساعد على رواجها، بل ودعموها بالمال ومنهم أبو عبدالله محمد بن خذداد بن إسماعيل الأهوارى. كان من رؤساء مصر وتجارها الأثرياء والممولين بها، وكانت له دار ووكالة، وكان شافعى المذهب محباً للعلم وأهله[2]، ومنهم أبو الفرج مهران بن على القرميسينى أحد رؤساء التجار بالإسكندرية، درس على يد الحافظ السلفى، وتجول فى العراق والشام واليمن والهند للتجارة[3]، ومنهم عبدالرحمن بن أبى شيبة الكنانى العسقلانى

---

[1] أنظر: المصدر السابق.

[2] جمال الدين الشيال: أعلام الإسكندرية، ص139.

[3] نفسه، ص147.

أحد من تتلمذ على السلفى فى علم الحديث، وكان تاجراً دخل العديد من البلاد لأجل التجارة كاليمن والهند وغيرهما، ومنهم أبو المظفر عبدالرشيد الخجندى أحد التجار المموليين أخذ الحديث بالإسكندرية على يد السلفى، وسافر تاجراً إلى بلاد الترك، والصين وبلاد الهند، وأكثر أقاليم الدنيا، ومنهم أبو محمد عبدالله القيونشى المغربى الأصل الذى طاف العديد من البلاد بغرض التجارة والسياحة ثم استوطن الإسكندرية وبنى فيها مسجداً وصهريجاً لأبناء السبيل[1].

وتجدر الإشارة إلى أن النظم التجارية لم تكن موحدة في الدولة الإسلامية. ففي مصر والشام شاع استعمال الدنانير الذهبية. أما في بلاد الفرس والعراق، فعملتها الجارية الدراهم الفضية. واستمر الدينار في مصر قاعدة التعامل حتى بعد الفتح الفاطمي. غير جوهر الصقلبى بادر إلى سبك دنانير جديدة أطلق عليها المعزية، وأبقى التعامل بالدينار الراضي (نسبة إلى الخليفة العباسي الراضي) [2].

ولما عهد المعز لدين الله الفاطمي[3] في أوائل سنة 363 هـ إلى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن بالإشراف على الخراج، صار ابن كلس يجبي خراج الدولة بالدينار المعزي، فانحطت بذلك قيمة الدينار الراضي. ومن ذلك يتضح لنا كيف حملت الحكومة الفاطمية أهالي البلاد المصرية على التعامل بنقودها[4].

ولم تكتف الحكومة الفاطمية بأن يكون الدينار المعزي وحدة للتعامل. فأصدرت دراهم جديدة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، وقررت أن يكون كل ثمانية عشر درهماً بدينار[5]. ومن الثابت أن ضرب الدراهم الفضية في ذلك العهد إنما أريد به تيسير التعامل في السلع القليلة الثمن. وهكذا أصبحت مصر تتعامل بالدنانير الذهبية والدراهم الفضية[6].

---

(1) نفسه، ص147.

(2) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 142.

(3) حسن إبراهيم حسن، الدولة الفاطمية، ص 549.

(4) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 142.

(5) أنستانس الكرملي: النقود العربية وعلم النميات، القاهرة، 1939م، ص 58.

(6) أنستانس الكرملي: مرجع سابق، ص 58، 59.

ونتيجة لوقوع الأزمات الاقتصادية فكانت الدولة تضطر للتدخل لحسم أسعار بعض السلع فيما عرف بالتسعير، وهو أن يسعر الحاكم أو نائبه على الناس سعرا ويجبرهم على التبايع به[1]، ومن واقع تعريف الفقهاء للتسعير يمكننا أن نضع له أركاناً هى:

المسعِّر: وهو الحاكم أو نائبه أو أي موظف يوكل إليه الحاكم مهمة التسعير، وأضاف بعض الفقهاء قيدا هاما هو استشارة أهل الخبرة.

المسعر عليهم: وهم أهل السوق فقط أو عامة الناس.

المبيع المسعر: وقد حصره ابن عرفة بالمأكول، وهو يشمل الأمتعة كلها عند بعض الفقهاء، بل الأعمال والمنافع أيضا عند البعض الآخر.

شروط التسعير: ذكر بعض الفقهاء شروطا منها أن تكون السلع أو المنافع أو الأعمال مما اشتدت حاجة الناس أو الحيوان أو الدولة إليها، واحتبسها أهلها مع عدم احتياجهم إليها.

وتجدر الإشارة إلى أن فقهاء السنة اتفقواعلى منع التسعير إذا كان فيه ضرر للباعة بأن يؤمروا بالبيع بمثل ما اشتروا أو أقل، أما إذا حد لأهل السوق سعر لا يتجاوزونه فاختلفوا فيه. فمنع من ذلك الحنابلة والمالكية والشافعية[2]، وكره ذلك الأحناف[3].

---

[1] البهوتي: كشاف القناع، دار الكتب العلمية، بيروت، ص1417.

[2] أنظر البهوتى: كشاف القناع، ص1417 ; التيسير في أحكام التسعير: 48،53 ; الباجي: المنتقى شرح الموطأ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 6/ 351 ; ابن رشد: البيان والتحصيل، دار الغرب الإسلامى، 9/313.

[3] أنظر: ابن عابدين: رد المحتار، دار الفكر، بيروت، 9/573.

obeikandl.com

المبحث الثانى: الأوضاع الاجتماعية و موقف أهل السنة منها:

اتسمت الحياة الاجتماعية بمصر في العصر الفاطمي بمظاهر خاصة، وتميزت بألوان من البذخ والترف. وقد تجلى بذخ الخلفاء في وصف المؤرخين لخزائن الفرش والأمتعة والجواهر والخيام والشراب[1]. فضلا عن القصور الفخمة التي شيدوها ليتخذوها مساكن لهم ولأسرهم. ومن أشهرها القصر الشرقي الكبير. وكان به عدة أبواب، منها: باب الذهب وتعلوه منظرة، وباب العيد وأمامه رحبة متسعة يقف فيها الجنود في يومي العيدين، وتعرف برحبة العيد، وباب الديلم. وقد أسس العزيز بهذا القصر قاعة الذهب التي يجتمع فيها مجلس الملك، وكانت مجهزة بأفخم الأثاث ومزينة بالأستار والطنافس الحريرية[2].

وكان الوزراء الفاطميون يعيشون عيشة الترف[3]. فهذا يعقوب بن كلس وزير العزيز بالله الفاطمي يجعل في قصره مطابخ خاصة له ولضيوفه، وأخرى لغلمانه وحاشيته وأتباعه; كما اتخذ بقصره طائفة من الحجاب يرتدون الملابس الحريرية ويتقلدون السيوف ويتمنطقون بالمناطق[4]. كذلك كان الوزير السنى الأفضل بن بدر الجمالي مترفاً في حياته، فاتخذ مسكنه في دار الملك التي بناها سنة 501 هـ[5]، وجعل فيها محال خاصة تقام فيها الأسمطة في الأعياد. واتخذ في أحد أبهائها مجلساً، عرف بمجلس العطاء، وكان يعطى فيه من يستحسن شعره من الشعراء آلاف الدنانير التى كان يفرقها على بضعة ظروف من الديباج، وقد وجد في هذه الدار بعد وفاته ما لا يحصى من الأدوات[6]. كذلك كان الأفضل بن بدر الجمالي مولعاً بالبساتين، فبنى لأحدها سوراً يشبه سور

(1) ابن المأمون: أخبار مصر، ص98-100 ; وانظر: المقريزيزى: المواعظ، 1/ 468،470، عنان: الحاكم بأمر الله، ص348; أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية، ص559.

(2) المقريزيزى: المواعظ، 1/ 385، 386.

(3) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 633 ; وانظر: أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية، ص558،559.

(4) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 2/ 441.

(5) ابن طولون الصالحى: إنباء الأمراء بأنباء الوزراء، تحقيق مهنا حمد المهنا، دار البشائر الإسلامية، بيروت: ط1، 1418هـ/1998م، ص52.

(6) ابن ميسر: تاريخ مصر، ص 58 ; وانظر: المقريزى: المواعظ، 3/243 ; أحمد بدوى: الحياة الأدبية فى عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، ص24،25.

القاهرة، وحفر به بركة كبيرة ; كما بنى في وسط هذا البستان منظرة على أربعة أعمدة من الرخام، وزرع حواليها شجر النارَنج، وجلب إليه كثيراً من الطيور المسوعة وسرح فيه كثيراً من الطواويس[1].

وتجدر الإشارة إلى أن فقهاء السنة بالفسطاط والإسكندرية – مركزا المقاومة السنية –كانوا من الساخطين على هذه الأوضاع لا سيما أن الطبقة الحاكمة ومن يسير فى فلكها هم أصحاب الثراء فى حين أن قطاعاً ليس بالقليل من الشعب المصرى كان يعانى الفقر والشح، ومن ثم وجدنا كثيراً من الفقهاء يسخرون أنفسهم لمعاونة وقضاء حوائج هؤلاء المعدمين من أمثال القاضى أبو طاهرالذهلى الذى أنفق على الفقراء والمساكين من بيت مال خلفه له أبوه[2]، وكان القاضى أبو عمر عبيد الله بن أحمد بن الحسين بن السمسار (ت 361هـ) الفقيه السنى الظاهرى، مغرما بقضاء حوائج الناس من الفقراء والمحتاجين، وكان يتولى سوق الرقيق[3]، وقد وقف على بن رضوان بجوار الفقراء والمحتاجين، وفى الغلاء الذى ضرب مصر أخذ يتيمة ورباها حتى كبرت عنده[4]، ولعب القضاعي دورا مهماً فى رفع الأذى عن المصريين حال الشدة المستنصرية إذ كان سفير الدولة الفاطمية للإمبراطورية البيزنطية أيام المحنة الكبرى والقحط الشديد الذي أصاب مصر منذ سنة 446هـ، وكان الهدف من السفارة طلب المؤن والغلال لنجدة أهل مصر ; وكذلك اشتهر الوزير السنى ابن السلار بمساعدة المحتاجات وقضاء حوائجهم من خلال العمل الخيرى كما أسلفنا بالفصل الثانى من هذه الدراسة.

وقد حرص القاضى الفاضل على رعاية الأيتام كشريحة فى المجتمع فأوقف كتبه كلها على مكتب للأيتام بجوار داره، وذلك لتحفيظهم القرآن، كما عمل على كفالتهم وتوفير ما يحتاجونه من الطعام والكسوة وخلافه[5]، وكان ابن الكيزانى الظاهرى الصوفى (ت 562هـ) يعطف على الفقراء والمحتاجين من الطلاب وغيرهم، فيطعم الجائع منهم، ويكسو العريان،

---

(1) المقريزي: المواعظ والاعتبار، 2/379.

(2) الذهبى: سير أعلام النبلاء، 16/208.

(3) عبدالباقى السيد: تاريخ أهل الظاهر، ص158.

(4) ابن أبى أصيبعة: عيون الأنباء، 3/167.

(5) الإسنوى: طبقات الشافعية، 2/138 ; وانظر: سمير حامد، الأوقاف، ص120

ويعطى العمامة لمن لا عمامة له، ويخيط النعل لمن بنعله قطع، ويعمل كل يوم بثلاثة دراهم ونصف فيأكل بنصف درهم، ويتصدق بالثلاثة على أهله وجيرانه والمحتاجين[1].

كذلك لعب الحافظ السلفى دوراً مهماً فى قضاء حوائج العامة من السكندريين الذين كانوا يقصدونه لاعتقادهم ولايته وصلاحه، ومن ذلك أن المرأة التى يشتد بها الطلق أثناء وضعها كان أهلها يقدمون عليه، فيكتب لهم ورقة تعلق عندها فتتخلص بإذن الله، وقد كشف القوم فى مرة من المرات عن ورقة من هذه الورقات فوجدوه قد كتب فيها: " اللّهم إنهم ظنوا بى خيراً فلا تخيبنا ولا تكذب ظنهم[2]".

وقد تعدى دور الحافظ السلفى ما يمكن أن نسمية بالفكر الكرامى وأثره فى قضاء حوائج الناس، إلى مواجهة الظواهر الفتاكة فى المجتمع السكندرى، ومنها ظاهرة شرب الخمر، والتى سعى السلفى لمواجهتها من خلال دروسه ومجالسه العلمية التى خصص بعضها للحديث عن الخمر أم الخبائث، الأمر الذى ترك أثره على بعض مدمنى الخمر وهو على بن عبدالمعطى والذى تاب على يدى السلفى، ثم كان يجلب إليه الواحد تلو الآخر فيتوبون عن الشرب وغيره من المعاصى[3].

وتكمن قوة أهل السنة وتأثيرهم فى قيادة الرأى العام إذا علمنا أن جامع الفسطاط كان يقيم فيه من المدرسين والمقرئين وأرباب العمائم ما لا يقل عن خمسة آلاف من طلاب العلم والغرباء والكتاب فى أى وقت، وأنه مكان اجتماع سكان المدينة[4].

ومن الظواهر الاجتماعية التى اهتم بها الفاطميون ظاهرة الاحتفال بالأعياد الدينية مع كثير من الأبهة والعظمة، ومنها عيد الفطر وعيد الأضحى ورأس السنة الهجرية ومولد النبي ومولد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومولد ولديه الحسن والحسين ومولد السيدة فاطمة الزهراء ومولد الإمام الحاضر، ويطلق على هذه الموالد لقب الموالد الستة، وكذلك احتفلوا بيوم

---

(1) ابن الزيات: الكواكب السيارة فى ترتيب الزيارة، القاهرة، 1907م، ص303 ; وانظر: السخاوى: تحفة الأحباب وبغية الطلاب، الهيئة المصرية لقصور الثقافة، القاهرة، ص385.

(2) الشيال: أعلام الإسكندرية، ص156،157.

(3) نفسه، ص156.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص102.

عاشوراء، وليالى الوقود الأربع وهي: ليلة أول رجب وليلة نصفه وليلة أول شعبان وليلة نصفه[1]. وكعادة سابقيهم احتفل الفاطميون بأعياد النيل، وعيد رأس السنة القبطية أو النوروز، وعيد الميلاد والغطاس والفصح وخميس العهد الذى كان مناسبة تضرب فيه الحكومة الفاطمية قطعاً ذهبية صغيرة تسمى "خراريب الذهب" كل ألف دينار يعادل عشرين ألف خروبة تفرق على أربابها[2].

وكانت الأسمطة تمد فى قاعة الذهب من القصر الفاطمى الشرقى فى ليالى رمضان والعيدين وفى ليالى الوقود الأربعة والموالد الأربعة النبوى والعلوى والفاطمة والإمام الحاضر، إضافة إلى سماط الحزن الذى كان يمد فى يوم عاشوراء فى المشهد الحسينى وليس فى قاعة الذهب([3])، ويقام في ليلة عيد الفطر سماط ضخم بالإيوان الكبير الذي يواجه مجلس الخليفة، يبلغ طوله نحو ثلاثمئة ذراع في عرض سبعة أذرع، وتنشر عليه صنوف الفطائر والحلوى. فإذا ما انتهى الخليفة من أداء صلاة الفجر، عاد إلى مجلسه، وفتحت أبواب القصر والإيوان على مصاريعها، وهرع الناس من جميع الطبقات إلى السماط الخليفي، وتناولوا مما عليه من الطعام بمشهد من الخليفة ووزرائه[4]. وحينما تبزغ الشمس يخرج الخليفة في موكبه إلى الصلاة، ويصف المقريزي لنا هذا المشهد بقوله: "وفي يوم العيد ركب العزيز بالله لصلاة العيد وبين يديه الجنائب والقباب والعسكر في زيه، من الأتراك والديلم والعزيزية والإخشيدية والكافورية، وأهل العراق بالديباج المثقل والسيوف والمناطق الذهبية وعلى الجانب السروج وخرج بالمظلة الثقيلة بالجواهر وبيده قضيب جده عليه السلام، فصلى على رسمه وانصرف. وإذا ما عاد الخليفة من الصلاة، وجد سماطاً آخر فيجلس وأمامه مائدة من فضة يقال لها «المدورة». وكانت توضع عليها أواني الذهب والفضة الزاخرة بألوان الطعام، وقبالتها سماط ضخم يتسع لنحو خمسمئة مدعو، نثرت عليه الأزهار والرياحين وصفت على جانبيه الأطباق الحافلة بأنواع الطيور والحلوى وكان يجلس إليه رجال الدولة والعظماء[5].

---

(1) ابن المأمون: أخبار مصر، ص82،83 ; وانظر: أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية، ص560.

(2) المقريزى: المواعظ، 1/45.

(3) ابن المأمون: أخبار مصر، ص62 ; وانظر: ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص217.

(4) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، 4/ 97.

(5) أنظر: المواعظ والاعتبار، 2/ 379.

أما عيد الأضحى، فيحتفل في أول يوم منه بركوب الخليفة إلى الصلاة على النحو الذي اتبع في عيد الفطر. غير أنه يمتاز بخروج الخليفة إلى المنحر ثلاث مرات متواليات في أيامه الثلاثة الأولى واشتراكه في إجراءات النحر. وكان الخليفة إذا انقضى اليوم الثالث، خلع على وزيره ثوبه الأحمر الذي كان يرتديه يوم العيد[1]. وكانت الخلع والكسوات توزع فى المواسم لا سيما فى عيدى الفطر والنحر، ويطلق عليها عيد الحلل لأن الحلل تعم فيها على الجميع، بينما فى غيرها توزع على الأعيان والخاصة[2].

كان احتفال الفاطميين بعيد رأس السنة الهجرية مثال الروعة والبهاء. وقد أورد لنا المقريزي وصفاً لمراسم الاحتفال بهذا العيد، فذكر أنهم كانوا يعدون العدة للاحتفال به منذ العشر الأخير من شهر ذي الحجة في كل سنة، حيث يبدأ المستخدمون والعمال في إعداد آلات موكب الخلافة من الأسلحة وغيرها. وإذا ما أصبح اليوم التاسع والعشرون من هذا الشهر، تأهب الخليفة لعرض الخليل، فيخرج راكباً من قصره، وينزل بمكان يقال له السد حيث يجلس في مكان محجوب بالستائر[3].

أما الوزير، فيركب في هذا اليوم من داره وبصحبته الأمراء. فإذا وصل إلى باب القصر، ترجل الأمراء وظل راكباً حتى باب الدهاليز بقصر الخليفة حيث ينزل ويسير محاطاً بحاشيته وغلمانه وأولاده وأقاربه، ثم يجلس في المكان المعد له. وحينئذ ترفع الستائر التي بجانبه، فيرى الخليفة جالساً. فيقف الوزير ويسلم عليه، ثم يتلو القراء بعض آيات مناسبة لعيد رأس السنة. وبعد أن يتموا تلاوتهم يشرع الخليفة في عرض الخيل. وإذا ما فرغ من عرضها، عاد القراء إلى تلاوة بعض آيات الذكر الحكيم إيذاناً بانتهاء الحفل.

وفي صباح أول المحرم يركب الوزير، مرتدياً الثياب الفاخرة ومتقلداً سيفاً من الذهب، إلى قصر الخليفة، وبين يديه الأمراء ركباناً ومشاة وأمامه أولاده وإخوته. فإذا وصل القصر، دخل من بابه راكباً إلى دهليز يعرف بدهليز العمود حيث يترجل على مصطبة هناك. وبعد قليل، يرفع

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، 3/ 501، 512.

(2) ابن المأمون: أخبار مصر، ص38،34.

(3) المقريزي: المصدر السابق، 3/ 446، 450.

صاحب المجلس الستر، فيظهر الخليفة في ثيابه البيضاء متقلداً السيف وبيده قضيب الملك مكسواً بالذهب المرصع بالدرر والجواهر. وحينئذ يشرع الأمراء في الخروج، وبعدهم الوزير الذي يركب دابته ويقف قبالة القصر بهيئته، ثم يخرج الخليفة وحواليه الأستاذون. ويبدأ الموكب الخلافي في السير، يتقدمه الأمراء وطائفة من العسكر والأساتذة المحنكون، ثم الخليفة يحيط به مقدمو صبيان الركابة متقلدين سيوفهم ويزيد عددهم على ألف رجل. ويسير خلف دابة الخليفة فرق من صبيان الركاب لحفظ أعقابه، ثم ياتي الخليفة وفي ركابه قوم من أقوياء الأجناد، ويبلغ عددهم خمسمئة، خلفه الطبول والصنوج، وطوائف الجند من الرجالة والفرسان. وإذا وصل الخليفة إلى الجامع الأقمر بالقماحين، سارع الوزير إلى الوقوف بين يديه، فيحييه الخليفة بإشارة خفية ثم يعود الموكب الخلافي إلى القصر[1].

وكانت ليالي الوقود التي تسبق أول ومنتصف شهري رجب وشعبان من أشهر المواسم التي اختصت بها الدولة الفاطمية: ففيها تضاء جميع المساجد بعد غروب الشمس وتبدو القاهرة في حلل بديعة من الأنوار، ويخرج الناس إلى الجامع الأزهر الذي تضاء حافاته بالمشاعل ويعقد في صحنه مجلس حافل من القضاة والعلماء برئاسة قاضي القضاة[2].

وكان شهر رمضان من أهم المواسم الدينية التي عني الفاطميون بإحيائها، فيحتفل في أول يوم منه بركوب الخليفة من القصر الشرقي الكبير ويصحبه وزيره وحوله حرسه الخاص، فيخترق موكبه شوارع القاهرة ومصر حتى جامع عمرو بن العاص الذي كان يعرف آنذاك بالجامع العتيق. فإذا وصل إلى بابه، وجد الخطيب في انتظاره، وبيده المصحف المنسوب خطه إلى علي بن أبي طالب، فيتناوله الخليفة ويقبله عدة مرات، ثم يأمر بتوزيع بعض المنح المالية على خطيب المسجد ومؤذنه. وإذا ما انتهى الخليفة من أداء الصلاة بالمسجد، استأنف سيره إلى دار الملك. وكان ركوب الخليفة في غرة رمضان يقوم عند الفاطميين مقام الاحتفال برؤية الهلال عند أهل السنة. وكان يهدى في أول شهر رمضان للأمراء وأرباب الدولة أطباق من الحلوى بوسط كل منها صرة من ذهب; كما كانت ترسل مثل هذه الأطباق إلى أفراد أسرهم.

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، 3/ 384، 385.

(2) المقريزي: المواعظ والاعتبار، 1/466، 467.

كانت المآدب والأسمطة مظهراً من مظاهر الاحتفال بالمواسم والأعياد في العصر الفاطمي بمصر. فقد عني الفاطميون بتنظيمها عناية خاصة; كما بالغوا في إعدادها سواء كان ذلك في المساجد أو في قصر الخليفة أو في دار الوزير: ففي قصر الخليفة كانت تقام الأسمطة في المكان المعروف بقاعة الذهب حيث يجتمع مجلس الملك، وكان الخليفة المعز لدين الله الفاطمي أول من سن تلك السنة; وحذا خلفاؤه حذوه، فكانوا يقيمون الأسمطة من اليوم الرابع من شهر رمضان إلى السادس والعشرين منه، وكان يدعى إليها قاضي القضاة والأمراء وكبار رجال الدولة من القواد والموظفين. ويمثل الخليفةَ فيها الوزيرُ; فإن تغيب، ناب عنه ابنه أو أخوه. وكانت أصناف المأكولات من الوفرة بحيث يستطيع الناس أن يأخذوا منها ما يريدون. وبلغ ما ينفق على سماط شهر رمضان ثلاثة آلاف دينار[1].

وكان الخلفاء الفاطميون يحرصون على الركوب في الجمع الثلاث من رمضان إلى جوامع الحاكم بأمر الله والأزهر وعمرو بن العاص على التوالي لصلاة الجمعة، ويشرف صاحب بيت المال في كل يوم من هذه الأيام الثلاثة على تأثيث المسجد الذي يصلي فيه الخليفة صلاة الجمعة. وكانت توضع في المقصورة ثلاث طنافس دبيقية أو سامانية بيضاء بعضها فوق بعض، وكان ينصب على جانبي المنبر ستران، يكتب على الأيمن البسملة والفاتحة وسورة الجمعة وعلى الآخر البسملة والفاتحة وسورة المنافقون كتابة واضحة[2].

وكان الخليفة يرتدي في هذا اليوم ثوباً من الحرير الأبيض، ويتعمم بعمامة من هذا النوع من الحرير، ويحمل قضيب الملك بيده. ويصل إلى الجامع في موكب حافل يحف به بعض الأشراف وعدد كبير من حرسه الخاص ومن الجنود الآخرين[3]. ويتبع هؤلاء جمع غفير من الناس، ويدخل الخليفة المسجد يحيط به قراء الحضرة الذين كانوا يصحبونه من القصر وهم يرفعون أصواتهم بتلاوة القرآن بنغمات شجية، ثم يستريح قليلاً في قاعة الخطابة التي كان يحرسها قائد القواد وفريق من حرسه، ويظل جالساً في هذه القاعدة حتى ينتهي الأذان، فيدخل إليه قاضي

(1) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص212.

(2) عنان: الحاكم بأمر الله، ص356،357.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، 3/509- 511.

القضاة ويقول له: «السلام على أمير المؤمنين الشريف القاضي، ورحمة الله وبركاته، الصلاة يرحمك الله». فيصعد الخليفة المنبر ويلقي خطبة قصيرة تعد لهذا الغرض في ديوان الإنشاء، يتلو فيها آية من القرآن ثم يصلي على أبيه وجده محمد ويعظ الناس وعظاً بليغاً موجزاً، ويترسَّل بدعوات فخمة تليق به، ويختم خطبته بالدعاء للوزير وبنصر الجيش وخذلان الكفار والمخالفين. وإذا ما فرغ من خطبته، قال «اذكروا الله يذكركم». ثم يؤم المصلين، فيقرأ في الركعة الأولى ما هو مكتوب على الستر يمين المحراب، وفي الركعة الثانية ما هو مكتوب على الستر الأيسر. وحينما يكبر، يبلغ الوزير عنه، ثم قاضي القضاة، ثم المؤذنون... فإذا ما انتهت الصلاة، خلا المسجد من الناس وخرج الخليفة يحيط به الوزير عن يمينه وقاضي القضاة وداعي الدعاة عن يساره وحرسه الخاص، ويعود بموكبه إلى مقره على الهيئة التي اتخذها في ذهابه إلى الجامع[1]. وكانت هذه الرسوم تتكرر في صلاة الجمعتين الأخيرتين من رمضان.

وكان الشعب المصري يستقبل هذه المواسم بمظاهر الفرح والسرور؛ إلا يوم عاشوراء، فقد كان الشيعة يعتبرونه يوم حزن عام، تعطل فيه الأسواق، ويخرج المنشدون إلى الجامع الأزهر ليلقوا الأناشيد في رثاء الحسين رضي الله عنه. وفي نفس اليوم يقام سماط يسمّى سماط الحزن في بهو بسيط، وكان يقدم عليه الشعير والعدس والجبن يحضره الخليفة ملثماً ومرتدياً الثياب القائمة[2]، وكان الاحتفال بليلة النصف من شعبان يتم فى الجامع الأزهر ويجتمع فيه الناس[3] ويحضر الفقهاء، وكذا فى شهر رجب[4].

لقد تسببت الاحتفالات السابقة وما كان يجرى فيها من البذخ فى تدخل الفقهاء السنة وإبداء رأيهم فى هذه الاحتفالات فوجدنا فقهاء الأحناف يتشددون فى الاحتفال بأعياد غير المسلمين أياً كانت هى حتى ذهب أحدهم إلى القول بأنه لو أن رجلا عبد الله تعالى خمسين سنة ثم جاء يوم النوروز وأهدى إلى بعض المشركين بيضة يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وحبط عمله وقال

(1) المقريزي: المواعظ والاعتبار، 2/ 280،281 ; وانظر: عنان: الحاكم بأمر الله، ص357،358.
(2) حسن إبراهيم حسن: الفاطميون في مصر، ص 462.
(3) المقريزى: إتعاظ الحنفا، 272/1.
(4) نفسه، 279/1.

صاحب الجامع الأصغر إذا أهدى يوم النيروز إلى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم اليوم ولكن على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له أن لا يفعل ذلك في ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله أو بعده لكي لا يكون تشبيها بأولئك القوم , وقد قال ﷺ } من تشبه بقوم فهو منهم } وقال في الجامع الأصغر رجل اشترى يوم النيروز شيئا يشتريه الكفرة منه وهو لم يكن يشتريه قبل ذلك إن أراد به تعظيم ذلك اليوم كما تعظمه المشركون كفر، وإن أراد الأكل والشرب والتنعم لا يكفر[1].

وأما المالكية فقد نشروا أقوال أئمتهم المانعة من ذلك ومنها: ما جاء فى العتبية من قول أشهب: قيل لمالك أترى بأسا أن يهدي الرجل لجاره النصراني مكافأة له على هدية أهداها إليه قال ما يعجبني ذلك قال الله عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة" الآية قال ابن رشد: قوله مكافأة له على هدية أهداها إليه إذ لا ينبغي له أن يقبل منه هدية ; لأن المقصود من الهدايا التودد لقول النبي ﷺ: " تهادوا تحابوا وتذهب الشحناء", فإن أخطأ وقبل منه هديته وفاتت عنده فالأحسن أن يكافئه عليها حتى لا يكون له عليه فضل في معروف صنعه معه، وفى مختصر الواضحة سئل ابن القاسم عن الركوب في السفن التي يركب فيها النصارى لأعيادهم فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم لكفرهم الذي اجتمعوا له. قال: وكره ابن القاسم للمسلم أن يهدي إلى النصراني في عيده مكافأة له. ورآه من تعظيم عيده وعونا له على مصلحة كفره. ألا ترى أنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئا من مصلحة عيدهم لا لحما ولا إداما ولا ثوبا ولا يعارون دابة ولا يعانون على شيء من دينهم ;لأن ذلك من التعظيم لشركهم وعونهم على كفرهم وينبغي للسلاطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك , وهو قول مالك وغيره لم أعلم أحدا اختلف في ذلك[2].

وأما الشافعية فقد ذهبوا إلى تعزير من يحتفل بأعياد غير المسلمين[3]. فى حين ذهب الحنابلة إلى تحريم الاحتفال بأعياد أهل الذمة[4].

---

(1) أنظر: ابن نجيم: البحر الرائق، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 555/8.

(2) أنظر: ابن الحاج المالكى: المدخل، دار التراث، 46/2-48.

(3) أنظر: الشربينى: مغنى المحاج، تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 191/4.

(4) البهوتى: كشف القناع، 131/3.

وأياً ما كان موقف الفقهاء السابق من مشاركة غير المسلمين الاحتفال بأعيادهم فإن أوراق الجنيزة تؤكد لنا على حقيقة التسامح الذى كان موجوداً بين الكثيرين من المسلمين السُنة وغيرهم، وأن اليهود والأقباط كانوا يعيشون جنباً إلى جنب مع المسلمين فى الفسطاط وغيرها من أقاليم ومدن مصر المختلفة، ويشاركونهم احتفالاتهم فى مودة ومحبة[1].

بيد أن الملفت للنظر هو موقف الوزير السنى الأفضل بن بدر الجمالى من الأعياد التى روج لها الشيعة واحتفلوا بها فى إطار فكرهم ومعتقدهم. فقد رأيناه يبطل الاحتفال بالموالد الستة وهى: مولد النبى، ومولد أمير المؤمنين على، ومولد السيدة فاطمة، ومولد الحسن، ومولد الحسين، ومولد الخليفة الحاضر، إلا أن أمر إبطالها لم يستمر طويلاً إذ بمجرد قتل الأفضل، وتولى المأمون البطائحى الوزارة نراه يعيد الاحتفال بهذه الموالد فى إطار مذهبه الشيعى، وذلك فى العام 516هـ/1122م[2].

وقد حرص أهل السنة يوم عاشوراء، وبتحريض من الفقهاء أن يظهروا فيها بمظهر خاص حيث تركوا كل مظاهر الحزن التى كان يبرزها الشيعة، وصاموا هذا اليوم ووسعوا على أنفسهم وأهليهم فيه عملا بما ورد عن النبى ﷺ من نصوص تشير إلى ذلك[3]. وهو الأمر الذى حرص عليه الكثيرون من أهل السنة فى الشرق والغرب على السواء[4]، وقد فصلنا الحديث عنه فى كتابنا: "الفرق الإسلامية وأثرها فى المجتمع الأندلسى من الفتح حتى السقوط".

وكانت النقود الذهبية والفضية والملابس والأطعمة توزع في عيد الفطر على الأضياف والموظفين على اختلاف درجاتهم. فضلاً عن ما كان يمنحه كبار الموظفين في غرة المحرم من النقود الذهبية التي كانت تضرب خصيصاً لهذا اليوم في العشر الأخير من ذي الحجة وتسمى نقود الغرة، وهي دنانير رباعية ودراهم خفاف مدورة. وكان هؤلاء الموظفون يقبلونها على سبيل

---

(1) أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية، ص555.

(2) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص217 ; وانظر: ابن المأمون: أخبار مصر، ص62.

(3) أحمد الغمارى: هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة يوم عاشوراء، مكتبة القاهرة، القاهرة ط3، 1427هـ/2006م، ص3-31.

(4) عبدالباقى السيد: الظاهرية والمالكية، ص243،244.

التبرك من الخليفة[1]. وقد اعتاد الخلفاء عند ركوبهم إلى المناظر أن يمنحوا رجال القصر والشعراء والمؤذنين والقراء ومن إليهم في الحاشية المنح الوفيرة، فيحمل أحد الموظفين كيساً من الحرير فيه خمسمئة دينار لتوزع في الطريق الذي يجتازه الخليفة على الرجال والنساء والقراء الذين يقرأون القرآن على جانبي الطريق [2].

وإزاء هذه المنح والعطايا والجوائز والهدايا وجدنا فقهاء السنة يتدخلون فى هذه المسألة ويدلون بدلوهم فى هذا الموضوع تبصيراً للسواد الأعظم من المصريين، حيث ذكروا أن حكم مثل هذه الجوائز من قِبل السلطان على وجهين:

الأول: إذا كانت من مال السلطان الخاص، فلا خلاف الجواز.

الثاني: أما إن كانت من بيت مال المسلمين، فهي على قسمين.

1- إن كانت مقابل عملٍ ما، أو عطاءً شاملاً، فهي جائزة.

2- وإن كانت بمبادرة الإمام ومن غير مقابل، وميَّز بها أناساً عن غيرهم، فهذه عند الفقهاء تعرف بجائزة السلطان، واختلف في حكمها على ثلاثة أقوال :

القول الأول :يرى كراهة أخذ الجائزة من السلطان، وهو المشهور عند الحنابلة، وسبب الكراهة لما في بعض موارد بيت المال من الشبهة، ومن بعض الأموال المحرَّمة.

القول الثاني :يرى إباحة أخذ الجائزة من السلطان، وهو قول جمهور الفقهاء.

القول الثالث :يقضي بالتحريم إذا كان غالب أموالهم من الحرام، وهو رأي لبعض الحنفية وغيرهم من الفقهاء[3].

ومن مظاهر الحياة الاجتماعية الولع بالغناء والموسيقى، فقد أقبل وجوه القوم في مجالسهم الخاصة ومآدبهم على سماع المغنين والمغنيات. وكان معظم المغنيات من الجواري. ; ويذكر لنا المقريزى خبر جارية تجيد الغناء اشتُريت من بغداد للأمير تميم بن المعز لدين الله بمصر، فغنت له

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، 3/ 505.

((2)) آدم متز: الحضارة الإسلامية، 2/ 221.

(3) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع أنظر: باسم أحمد عامر: الجوائز: أحكامها الفقهية، وصورها المعاصرة.، دار النفائس للنشر والتوزيع – الأردن، عمان.، الطبعة الأولى، 1426هـ/ 2006م.

ولجلسائه. ولم يزل غناؤها يزيده طرباً حتى قال لها: تمني ما شئت، فتمنت أن تغني ما غنت ببغداد. فلم يجد الأمير بداً من الوفاء لها وأرسلها إلى بغداد [1].

وكانت مجالس الطرب والغناء واللهو تقام على شواطئ الخليج بالقاهرة في أوائل عهد الحاكم بأمر الله. فلما تجلى الانحلال الاجتماعي من جراء هذه المجالس، أصدر الحاكم قوانين يمنع بعضها سماع الموسيقى ويحرم البعض الآخر الغناء والملاهي التي تعد خطراً على الأخلاق العامة على أن هذه المجالس ما لبثت أن عادت إلى الظهور بعد وفاة الحاكم. فقد أولع بعض من جاء بعده من الخلفاء بالغناء والموسيقى. فكان الخليفة المستنصر بالله يميل إلى سماع المغنيات. وقد ذكر بعض المؤرخين أنه كان من بين مظاهر الاحتفال باستيلاء البساسيري على بغداد وإقامة الخطبة باسم المستنصر على منابرها أن وقفت إحدى المغنيات تحت قصر الخليفة تنشد بعض الأبيات، فأعجب المستنصر بغنائها وأجزل لها العطاء[2].

وقد وقف فقهاء السنة موقفين من مجالس الغناء والموسيقى وما يحدث فيها: **تمثل الموقف الأول فى التحريم** وتزعم هذا الرأى الفقيه أبو بكر الطرطوشي الذى صنف رسالة في تحريم الغناء والسماع فصل فيها رأيه ومنع غناء المرأة حيث قال: " وأما سماعه من المرأة فكل مجمع على تحريمه "... ثم قال في وَصفِ الغِنَاء وآثاره القبيحة السيئة على الأفراد والمجتمع حسب قناعته: " فإنهُ صِنْوُ الخَمرِ، ورضِيعُهُ، وحَليفُهُ، ونَائبُهُ، وهو جاسُوسُ القُلوبِ، وسَارقُ المرؤةِ والعُقُولِ، يتغَلغَلُ في مَكَامِنِ القُلوبِ، ويَطلعُ على سَرائرِ الأفئدةِ، ويَدُبُّ إلى التَّخَيُّلِ فيُثيرُ ما غُرِزَ فِيهَا من الهَوى والشهوةِ والسَّخَافةِ والرُّعُونةِ... فيستحسِنُ مَا كَانَ قبلَ السَّمَاعِ يَستقبِحُهُ، ويُبدِي مِن أسراره ما كان يَكتُمُهُ وينتقِلُ مِن بهَاءِ السُّكُونِ إلى كثرةِ الكلامِ والكذبِ والزَّهْزَهةِ والفَرقعَةِ بالأصابعِ فيميلُ برأسهِ ويَهُزُّ بمَنكِبيهِ، ويَدُقُّ الأرضَ برجليهِ، وهكذا تفعلُ الخَمرَةُ إذا مالت بشاربها[3] ".

---

[1] أنظر: المواعظ والاعتبار، 2/ 287.

[2] نفسه، 1/ 207.

[3] انظر: كتاب تحريم السماع والغناء، ص 197 ; السَّفَّاريني: شرح ثُلاثيات مسند الإمام أحمد تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامى، 1 / 819.

أما عن الموقف الثانى فتمثل فى الإباحه وتزعمه بعض فقهاء الظاهرية ومن راق لهم هذا الرأى من الفقهاء الشافعية حيث وجدنا أصحاب هذا الرأى ينشرون قول ابن حزم فى الغناء والذى أباحه فى غير ما موضع من كتبه التى عرفت طريقها إلى المشرق على يد تلميذه الحميدى[1]، كذلك نشروا رأى أبى حامد الغزالى الذى عرضه فى كتابه الإحياء، كما نجحوا فى نشر رسالة ابن القيسرانى الفقيه والحافظ الظاهرى (ت 507هـ) والتى جعل اسمها السماع وتناول فيها أقوال المحرمين وناقشها مناقشة حديثية وفقهية كما فعل ابن حزم والغزالى[2].

ونستنتج من واقعة وقعت للقاضى الذهلى أحد قضاء السنة فى عهد الفاطميين إجازته للغناء فقد روى عن محمد بن علي بن نوح قوله: كنا في دار القاضي أبي الطاهر، نسمع عليه، فلما قمنا، صاح بي بعض من حضر: يا قاضي - وكنت ألقب بذلك - فسمع القاضي أبو الطاهر، فبعث إلينا حاجبه، فقال: من القاضي فيكم ؟ فأشاروا إلي، فلما دخلت عليه، قال لي: أنت القاضي ؟ فقلت: نعم. قال لي: فأنا ماذا ؟ فسكت، ثم قلت: هو لقب لي، فتبسم وقال لي: تحفظ القرآن ؟ قلت: نعم. قال: تبيت عندنا الليلة أنت وأربعة أنفس معك، وتواعدهم ممن تعلمه يحفظ القرآن والأدب.

قال: ففعلت ذلك، وأتينا المغرب، فقدم إلينا ألوان وحلواء، ولم يحضر القاضي، فلما قاربنا الفراغ خرج إلينا يزحف من تحت ستر، ومنعنا من القيام، وقال: كلوا معي فلم آكل بعد، ولا يجوز أن تدعوني آكل وحدي، فعرفنا أن الذي دعاه إلى مبيتنا عنده غمه على ولده أبي العباس، وكان غائباً بمكة، ثم أمر من يقرأ منا، ثم استحضر ابن المقارعي، وأمره بأن يقول، أي يغني، فقام جماعة منا، وتواجدوا بين يديه، ثم قال شعراً في وقته، ألقاه على ابن المقارعي، فغنى به، وهو:

يا طالبا بعد قتلي الحج لله نسكا

---

[1] عن ذلك بالتفصيل أنظر: عبدالباقى السيد: ابن حزم الظاهرى وأثره فى المجتمع الأندلسى، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2014م، ص145، 146، 200-203.

[2] أنظر: كتاب السماع، تحقيق أبو الوفا المراغى، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1390هـ/1970م.

فبكى القاضي بكاءً شديداً، وقدم ابنه بعد أيام يسيرة[1].

وكان اللعب بالخيال معروفاً بمصر في العهد الفاطمي. فيخرج الناس في بعض الأعياد ويطوفون شوارع القاهرة بالخيال والتماثيل والسماحات; كما احترف بعضهم التقليد والمحاكاة. وبلغ من حذق بعض الناس المحاكاة أنهم كانوا يقلدون طوائف السكان على اختلاف نزعاتهم وأجناسهم. وكان الأهالي يقبلون على سماع نوادرهم[2]، ولا شك أن هذه الأعمال كان يشارك فيها العامة بقوة، وغالبهم كانوا من أهل السنة.

وكانت المجالس الاجتماعية تعقد في قصور الخلفاء والوزراء والأعيان حيث يجتمع العلماء والأدباء للمناظرة والمناقشة. كما كانت المجالس الخاصة تعقد في داخل المنازل لسماع النوادر والأحاديث التي تتجلى فيها اللباقة العقلية، لقضاء أوقات فراغهم في لعب الشطرنج والنرد[3]. وكان لأهل السنة مشاركات فى مجالس القصور، ومنها ما قدمناه بالفصل الثانى من وعظ من بعض الفقهاء للخلفاء الفاطميين فى مجالسهم، وكذا ما قام به الطرطوشى من وعظ للأفضل شاهنشاه فى مجلسه وبحضرة أحد النصارى قبل أن يتغير عليه، وكذا مناقشته مع الوزير المأمون البطائحى أمر المواريث وحقوق الأيتام، وهو ما سنفصل الحديث عنه بالفصل الرابع من هذه الدراسة.

ويرتبط بالأوضاع الاجتماعية فى مصر الفاطمية الحديث عن بعض الشرائح الاجتماعية التى عاشت فى ذلك العصر، وتحديداً القبائل العربية القحطانية والعدنانية، ومنها قبيلة الأنصار المنحدرة من قبيلتى الأوس والخزرج، وقد سكنت هذه القبيلة فى دلتا مصر، وتوقفنا شواهد القبور فى جبانة الإسكندرية على أحد أفراد هذه القبيلة، وهو عبيد بن مهمة إبراهيم بن على الأنصارى المتوفى فى العاشر من جمادى الآخر سنة 509هـ[4]. كذلك أرشدتنا شواهد القبور إلى وجود أفراد من قبيلة قريش بمصر فى العصر الفاطمى ومن ذلك شاهد قبر فى

---

(1) الذهبى: سير أعلام النبلاء، 16/209.

(2) المقريزى: المواعظ والاعتبار، 1/207.

((3)) آدم متز: الحضارة الإسلامية، 2/ 214،215.

(4) المقريزى: المواعظ والاعتبار، 1/295 ; وانظر: عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية، ص170.

جبانة الإسكندرية نقش عليه: " توفى جبير بن كبايب بن جبير بن أبى الفتح القرشى فى العشر الأول من ذى الحجة سنة ثلاث وخمسين وخمس مائة[1]"، وتشير بعض المصادر إلى أن العمريين أحفاد عمر بن الخطاب وأحد فروع قبيلة قريش قد توافدوا على ثغر دمياط والبرلس فى العصر الفاطمى، وأن وفداً منهم أقبل على الخليفة الفائز الفاطمى فى وزارة الصالح طلائع بن رزيك[2]، ونعرف من شاهد قبر لأحمد بن على بن حسن الهوارى (ت 509هـ) أن قبيلة هوارة كان لها وجود بمصر فى العصر الفاطمى[3].

ومما سبق يتضح الآتى:

أولا: أن هذه القبائل العربية كان لها من العادات والتقاليد والطقوس ما مارسته فى مصر بشأن حياتها الاجتماعية، وهو ما يعد أثراً واضحاً لها باعتبارها شريحة سنية المذهب.

ثانياً: أن اللقاء الذى جمع بين العمريين والخليفة الفاطمى الفائز يثير قضية فى غاية الخطورة وهى موقف العمريين السنة من الفاطميين الإسماعيلية ؟ وموقف الفائز الفاطمى من العمريين السنة؟ لا سيما وأن الشيعة الباطنية تكفر عمر بن الخطاب وتراه أكفر من إبليس كما سنبين فى الفصل الرابع. وهل تم التعرض فى هذا اللقاء لأفكار عقدية ؟ أم أن الأمر لم يعدو أن فئة اجتماعية كانت تريد أن تستأمن لنفسها وتعرض بعض مطالبها على الحاكم الفاطمى شأنها شأن باقى الرعية ؟.

ولا يمكننا أن نغفل دور المرأة السنية بالمجتمع المصرى فى العصر الفاطمى فزوجة الطرطوشى وقفت بجواره وساعدته على افتتاح مدرسة بدارها التى وهبتها له[4]، وكذا وجدنا الحافظ السلفى عند قدومه الإسكندرية كان فقيراً معدماً، فتزوج من امرأة سكندرية ذات بستان فحصلت له الثروة، بعد وقوف زوجته بجواره[5]، ومن ثم نراه يعرض فى

---

(1) عبدالحميد حمودة: الحضارة الإسلامية، ص171.

(2) القلقشندى: صبح الأعشى، 353/1.

(3) عبدالحميد حمودة: مرجع سابق، ص173،174.

(4) ابن فرحون: الديباج المذهب، 245/2،246; وانظر: عبدالغنى محمود عبدالعاطى: التعليم فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص31،32.

(5) الذهبى: تذكرة الحفاظ، 1302/4 ; وانظر: أحمد شلبى: التربية والتعليم فى الفكر الإسلامى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط8، 1987م، ص75.

معجمه نماذج عديدة للنساء وأدوارهن فى المجتمع، وهو ما سنوضحه بالفصل الرابع من هذه الدراسة، كما نسمع عن دور مهم لشاعرة فى العصر الفاطمى هى ست النعم أم على تقية بنت غيث بن على بن عبد السلام الأسلمى الأرمنازي الصوري (ت 579هـ). رحل والدها إلى دمشق فولدت فيها في أواخر المحرم وقيل في صفر سنة 505 هـ/1111م ولما كمل عمرها ثلاثة عشر عاما كانت مدينة (صور) قد احتلتها القوات الصليبية في سنة 518 هـ فرحل والدها مع عائلته من دمشق إلى الإسكندرية،وفيها تولى القضاء[1].

نشأت تقية في بيت ثقافي شعري وعلمي وقالت الشعر منذ صباها وكانت نجيبة ذكية حافظة ولا غرابة في ذلك، فقد كان جدها أبو الحسن على بن عبد السلام من الشعراء البارزين في مدينة (صور) وقد كان ابوها ابو الفرج غيث المعروف بابن الأرمنازي كاتبا وخطيبا وكان جدها أبو الحسن على بن عبد السلام من الشعراء البارزين في مدينة صور وقد ذكرها أبوطاهر في كتابه ووصفها بأنها سيدة شعرها لم ير له نظيراً.

واعترف بها أستاذها السلفي وبشعرها الذى كان يأخذ بمجامع قلبه[2]، وأشاد بشعرها أدباء آخرون مثل الصفدي والمنذري والمقدسي وكانت كثيرة الحنين إلى موطنها الأصلي في صور ودمشق في الشام وفيها تقول:

هاجَتْ وساوسُ شوقي نَحْوَ أَوْطَانِي وبان عَنِّي اصطِبَاري بعد سُلْواني
وبتُّ أَرْعَى السُّهَا والليلُ مُعْتكِرٌ والدمعُ مُنْسَجِمٌ من سُحْب أَجْفَاني
وعاتَبَتْ مُقْلَتِي طيفاً أَلَمَّ بها أَ اهكَذَا فِعْلُ خِلاّنٍ بخلاّنِ ؟
نأَيْتُ عنكم وفي الأحشاءِ جَمْرُ لَظىً وسُقْمُ جِسْمي لِمَا أَهْوَاهُ عُنْواني
إذا تذكرتُ أيّاماً لنا سَلَفَتْ أَعانَ دمعي على تَغْريق نسياني[3].

وقال الحافظ عبد العظيم المنذري رحمه الله أن تقية المذكورة نظمت قصيدة تمدح بها الملك المظفر تقي الدين عمر ابن أخ السلطان صلاح الدين، وكانت القصيدة خمرية، ووصفت آلة المجلس وما يتعلق بالخمر، فلما وقف على القصيدة قال: الشيخة تعرف هذه

---

(1) الأصفهانى: فريدة القصر وجريدة العصر، مطبعة لجنة اتأليف والترجمة، القاهرة، 1951م، 2/221.

(2) أنظر: معجم السفر، ص65.

(3) السيوطى: نزهة الجلساء فى أشعار النساء، تحقيق عبداللطيف عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة، ص35.

الأحوال من زمن صباها، فبلغها ذلك، فنظمت قصيدة أخرى حربية ووصفت الحرب وما يتعلق بها أحسن وصف، ثم سيرت إليه وهي تقول: علمي بهذا كعلمي بهذا، وكان قصدها براءة ساحتها مما نسبها إليه[1].

وكانت قد سألت الشيخ الإمام العالم أبا الطاهر إسماعيل بن عوف الزهري عن الشعر فقال: "هو كلام إن تكلمت بحسن فهو لك. وإن تكلمت بشَرٍّ فهو عليك". وقد ذكرها الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السِّلفي زماناً بثغر الإسكندرية، في بعض تعليقاه، وأثنى عليها وكتب بخط يده فقال: عثرت في منزل سكناي، فانجرح أخمصي، فشقت وليدة في الدار خرقة من خمارها وعصبته، فأنشدت تقية المذكورة في الحال لنفسها تقول:

لو وجدت السبيل جُدت بخدي عوضاً عن خمار تلك الوليدة
كيف لي أن أقبل اليوم رجلاً سلكت دهرها الطريق الحميدة[2].

وقد نظمت تقية الأرمنازي قصائد في الهجاء والمديح والغزل والمعارك والملاحم والفخر مما يؤكد تفاعلها مع قضايا المجتمع المصرى فى العصر الفاطمى.

---

[1] السيوطى: نزهة الجلساء فى أشعار النساء، ص34.
[2] نفسه، ص34.

obeikandl.com

obeikandl.com